

المحاضرة الأولى : طبيعة و ماهية إدارة الأعمال الدولية

الفصل الأول : ماهية و طبيعة الإدارة الأعمال الدولية :

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال ثلاث عقود الأخيرة هو النمو السريع و المتزايد للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري و الاستثمارات و الأدوات المالية (التدفقات التجارية و المالية).

و يعزى هذا النمو في حجم التدفقات التجارية و المالية بين الأسواق العالمية إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض و النمو الهائل و السريع في :

التكنولوجيا الصناعية و الإنتاج (أساليب، أدوات و أنظمة الإنتاج الحديثة و المتطورة)،
تكنولوجيا المعلوماتية، و الاتصالات الالكترونية و الإعلامية (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال)،
انتشار المراكز المالية و ظهور الأساليب الحديثة لإدارتها .

أولاً: المفاهيم الأساسية :

• **مفهوم الأعمال الدولية :** إن المقصود بمصطلح الأعمال الدولية أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مده و انتشاره الحدود الجغرافية لبلد ما .

و قد وردت عدت تعريفات في أدبيات الأعمال الدولية من ضمنها تعريف (Shiva Ramu) حيث يعرفها على أنها :
أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر .

كما عرفت أيضا على أنها: الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الأصلية (البلد الأم) .
فهي معاملات بين أفراد و منشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة ، تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشكال مختلفة؛ وهو ما يشكل مجالا لإدارة الأعمال الدولية..

• **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :** هو شراء و تملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها ، أي امتلاك شيء ملموس و محدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها .

• **الاستثمار الأجنبي غير المباشر :** يكون بشراء أوراق مالية في شكل أسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى ، يستهدف الربح و يكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة .

• **الشركة الدولية :** هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية بأكثر من بلد، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة
إنها إذن :

- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد .

- تشكل إطارا لنقل الأموال والأفراد والسلع والأفكار، سواء بين رئاستها وفروعها أو بينها وبين زبائنها والشركات الأخرى.

* يميز بعض المختصين عموما في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة للشركات الدولية :

- الشركة الدولية (I. Company) : وتكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها .

- الشركة متعددة الجنسيات (M. Company) : وهي التي تتخذ أكثر من موطن لهذه الأعمال .

- الشركة العالمية (G. Company) : وهي مرحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن محدد للشركة من حيث التوجه والنظرة لأعمالها.

ثانياً : أهمية الأعمال الدولية :

تبرزها الأرقام المذهلة لتطور الأعمال الدولية وبشكل تطورت معه الحاجة إلى إدارة الأعمال الدولية التي على حداتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية.

• أنواع الأعمال الدولية :

- التجارة الخارجية (Foreign. Trade) .

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة (D. Foreign. Investment)؛

- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (I.F.I)

أنواع أخرى للأعمال الدولية : و منها على وجه الخصوص:

* **الترخيص :** و بموجب شكله الرئيس فإن الشركة الأجنبية (مثلا كوكاكولا، فنادق هيلتون...) تقوم بالسماح لشركة أخرى في بلد آخر باستعمال

تقنية معينة طورتها الشركة الأجنبية أو باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركة مقابل إتاحة تدفيعها الشركة المحلية

* **تسليم المفتاح** : هنا تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروع بكاملة أو جزء منه على حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل .

* **عقود الإدارة** : بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل اجر ، ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيباً في الأرباح .

* **عقود التصنيع** : هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة أو خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام احد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة وربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن اتفاقيات إنتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل .

* **عقود التصدير (الوكالة)** : هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين (الطرف الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يحتفظ الطرف الأول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة .

* **الاستثمارات المشتركة** : وبموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ، وقد تدخل الشركة متعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي؛

وأمام إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاثة بدائل هي :

- الإدارة المشتركة .
- الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر .
- الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن أي من الشريكين .

ثالثاً : أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية :

إن الاحتكار هو تفاهم أو تكتل مجموعة من الشركات م ج يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة أو تلك سعياً وراء الربح المطلق .

و من أهم أشكال الاحتكارات لدينا :

- أ- **الكارتل (Cartel)** : وهو تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف ،وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها ،غير أن هذه المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل .
- ب- **السنديكات (Syndicates)** : تكتل يتكون من شركات أكبر وأكثر تطوراً من الكارتل ، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة، لا يحق لهم، وفق أحكام العضوية، بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية بأنفسهم، بل يولفون لذلك جهازاً تجارياً مشتركاً.
- ت- **التروست (Trusts)** : وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة ،ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين أصبحوا مساهمين) الأرباح وفقاً لنسبة أسهمهم.
- ث- **الكونسورسيوم (consortium)** : وهو اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية وشركات النقل والتأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات.

رابعاً : منهاج إدارة الأعمال الدولية :

- **طبيعة الأعمال الدولية** : تركز دراسات الأعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية).

تتم ممارسة الأعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الأعمال الدولية على المنشآت الدولية الكبيرة فقط).
تمارس المنشآت في الأعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع والخدمات، الإنتاج والتسويق، المعدات الافراد..الخ).
تعتبر المعايير و المتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الأهمية بالنسبة للمنشأة الدولية.
تتميز الأعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها. (المعايير و المتغيرات الاقتصادية، و الاجتماعية، و الحضارية والثقافية، والتكنولوجية، و القانونية، و السياسية .. الخ).
تمارس المنشأة الدولية أنشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة، ومتناقضة، تخضع للتغير السريع، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام والتوافق مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الأعمال الدولية).

• منهجية إدارة الأعمال الدولية ومكانتها من إدارة الأعمال :

تعد إدارة الأعمال الدولية جزءا من إدارة الأعمال ،لذا فهي تستخدم إلى حد كبير نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم؛ غير أن منهاجها يتطلب بعدا إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار المضمار الدولي الخارجي ،دون إهمال للوضع الداخلي لكل دولة وأساليب الأعمال فيها.

الاختلافات الواجب مراعاتها :

- أ- تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول.
- ب- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية.
- ج- اختلاف العادات والتقاليد والأعراف.
- د- اختلاف النظم النقدية والمصرفية.
- هـ- اختلاف الأسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات.

المحاضرة الثانية : نظريات التجارة الخارجية

لماذا نتاجر دولة ما مع دولة أخرى؟ لماذا تتبادل الدول السلع؟ ولماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج إليه بنفسها؟.

ماهي أبرز النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التبادل الدولي؟ وماهي أبرز الانتقادات الموجهة إليها؟.

ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام التبادل الدولي؟ وما هي سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات إزاء ذلك؟

أولاً : نظريات التجارة الخارجية : إن دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل أفضل على فهم ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية

لمختلف البلدان؛ علما أن **الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع لسببين التاليين :**

الأول : هو فهم أن الظروف والأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (فترة التجاربيين) مازال الكثير منها قائما حتى الآن .

الثاني : أن تلك الظروف أثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة ومنهم خاصة آدم سميث.

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة وبيان المسار التاريخي لتسلسل الأحداث والوقائع الاقتصادية من جهة أخرى.

• **نظرية الميزة المطلقة :** لقد حاولت هذه النظرية ،كغيرها من نظريات التجارة الخارجية، تفسير أسباب قيام التبادل الدولي . صاحب هذه

النظرية هو الاقتصادي المعروف **آدم سميث**، وتمثلت فرضياتها فيما يلي :

فرضيات النظرية :

- أفترض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود.
- ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الإنتاج .
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذه العناصر ما بين الدول؛
- إسقاط تكاليف النقل والمواصلات .
- العمالة التامة للاقتصاد .
- افتراض المنافسة التامة.

محتوى النظرية : مضمون النظرية يبينه الجدول التالي لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في إنتاج كل من القمح والنسيج، والقائم على أساس اختلاف

التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة .

الخلاصة : من الأفضل للبلدين التخصص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة وعليه يفضل له أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح،

وبالمقابل وبنفس النتيجة تخصص بريطانيا في إنتاج النسيج.

• **نظرية النفقات (الميزة) النسبية :** صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف **ديفيد ريكاردو**، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفه سميث

وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة أن العمل هو أساس القيمة، واعتمادا على مثال لدولتين تتميز إحدهما هذه المرة

بإنتاج كلا السلعتين بدرجة أكفأ من الأخرى كما يبينه الجدول الموالي :

الخلاصة : للولايات ميزة مطلقة في السلعتين وتميزا مطلقا في القمح وتخلفا نسبيا في النسيج، أي أنها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نسبي

وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق ؛ أما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه أقل في حالة النسيج (نسبي) وأكثر (مطلق) في حالة القمح ،

وهو ما يعني أن لديها ميزة نسبية في إنتاج النسيج ، لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو إلى التخصص وتبادل الفائض للبلدين .

• **نظرية نسب عوامل الإنتاج :** تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية ؛وإذا كانت هذه الأخيرة لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات

من بلد لآخر ،فإن هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب إلى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك الدول ،

وتنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين **هكشر و أولين** ، الذين وضعوا نظريتهما على أساس نقدي و حاولا تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية :

فرضيتا النظرية : أ- تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعنى . (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان، وتتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية معتبرة منها)
تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (فبعضها يحتاج لعمالة أكثر أي أنها كثيفة العمالة وأخرى كثيفة رأس المال، وهكذا...) .

النتيجة : سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة؛ حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا، لذا ستكون أسعارها منخفضة نسبيا ، وبالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عناصر الإنتاج.
أي أن الدول تنتج وتصدر بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الإنتاج التي تتوفر لديها بكثرة .

• النظريات الحديثة :

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية :
فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الأسعار لطرد المنافسين .
يحتاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية؛ فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها .
يرون كذلك أن هناك أسبابا أخرى قد تفسر التخصص (أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية)؛
لوحظ كذلك أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي) ، مما يستدعي من الدول الصغيرة أن تكون أكفأ فيما تتخصص فيه (مثال سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة).
من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال التالي: **لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟**

لأن تجارة الشركات هي من تجارة الدول فالأسباب عموما هي :

- أ- الاستفادة من الطاقة غير المستغلة .
- ب- تخفيض التكاليف .
- ج - تحقيق أرباح إضافية .
- د- تنويع وتقليل المخاطر .
- هـ - الاستيراد وضمان الإمدادات .

ثانياً : سياسات التجارة الخارجية :

السياسة التجارية للدولة : السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من أعمال السيادة لكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة.

*** أنواع السياسات التجارية :** عادة ما تقسم إلى النوعين التاليين :

أ- **السياسة الحمائية :** وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو أخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات ... وتتمثل الأشكال المختلفة للحماية في :

- أ - الرسوم الجمركية .
- ب - نظام الحصص .
- ج - الرقابة على أسعار الصرف .
- د - الضرائب الإضافية .
- هـ - أساليب مختلفة أخرى للحماية (عراقيل إدارية ، شعارات قومية مناهضة ...) .

ب- **حرية التجارة :** وتعني الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية. وقد تعزز هذا الاتجاه عالميا مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) في ١٩٤٧م والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام ١٩٩٥م.

المحاضرة الثالثة:

الأعمال الدولية في ظل العولمة والمنظمة العالمية للتجارة

- تمارس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا بالغا على الأعمال الدولية.

- تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة.

- تتسم بيئة الأعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول، وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من إسهام في تحرير التجارة والاقتصاديات العالمية عموما.

هذا ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة.

أولاً : العولمة و مسياتها :

١- **مفهوم العولمة** : كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعنى على مستوى عالمي، (*Globalization*) وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية ، التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون ، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق . غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود

٢- **العولمة الاقتصادية** : هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية، فهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي .

٣- **المسبات الرئيسية للعولمة:**

* **تحرير التجارة ما بين الدول** : و هنا يمكن الإشارة تحديدا إلى :

- قيام اتفاقيات الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) عام ١٩٤٧م؛

- قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥م.

- الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال.

* **ازدياد التكامل الاقتصادي** : التكامل الاقتصادي أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة. والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالا لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

* **تحرير الاقتصاديات** : أي تحكيم قوى السوق وهو أمر حديث ،حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي، وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات.

* **التقنية** : و يتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي:

- ابتداء طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة أعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل والخارج (عولمة الانتاج)؛

- تحسين طرق المواصلات لنقل أعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات أطول وبطرق ارخص وأسرع ؛

- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات، للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم .

* **الشركات متعددة الجنسيات** : إن هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت، هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في

النشاط الاقتصادي العالمي، ويرجع ذلك أساسا لما يلي:

- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر . - قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول . - مرونتها الجغرافية .

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة :

١- **الدور المحوري للغات في تحرير التجارة:**

سبقت الإشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي تأسست سنة ١٩٤٧م ، وقد كانت تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين أعضائها، ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفات الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول .

٢- المنظمة العالمية للتجارة :

امتداد لاتفاقيات ألغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في افريل ١٩٩٤ (دورة الازاجوي) على تأسيس منظمة التجارة العالمية بحيث أصبح كل الأطراف المتعاقدة في الغات أعضاء في : المنظمة. ظهرت رسمياً في ١/١/١٩٩٥ ومقرها جنيف سويسرا .

٣- مهام المنظمة العالمية للتجارة : تمثل مهامها في كونها :

تعد منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية؛

إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء ؛

إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية ؛

التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

٤- مبادئ منظمة التجارة العالمية :

أ- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** أي أن تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة . على أن الاتفاقية تقرر الاستثناء في ٣ حالات هي :

- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة .

- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الأوربية مثلاً ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الأعضاء فيها على الدول غير الأعضاء في تلك المجموعة .

- الدول التي تفرق اعتبارياً ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الأكثر رعاية).

ب- **مبدأ الشفافية :** هي أي التزام الأعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساسي

، ويدخل ضمن هذا الإطار عدم اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة .

ج- **مبدأ المعاملة الوطنية :** يمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات

ثالثاً: التكامل الاقتصادي :

١- تعريف التكامل الاقتصادي :

هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية .

٢- مزايا التكامل الاقتصادي :

- توفير الفرص التجارية المختلفة .

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم .

- زيادة الكفاءة الإنتاجية .

- زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي.

٣- أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

أ- **منطقة التجارة الحرة :** هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة(مثاله منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات.م.أ وكندا والمكسيك).

ب- **اتحاد جمركي :** يتعدى الأمر هنا إزالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية إلى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية، فيكون لكل الدول الأعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الأندي).

ج- **السوق المشتركة :** بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء .

د- **اتحاد اقتصادي :** نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الأوروبي و كذا توحيد العملة .

هـ- **تكامل اقتصادي وسياسي تام :** هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

المحاضرة الرابعة :

ميزان المدفوعات و أسعار صرف العملات

تولي الدول اهتماما خاصا بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية، كما تهتم به وسائل الإعلام المختلفة و تنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة و معرفة ما إذا كانت تعاني من عجز تجاري أو إذا كانت بحاجة إلى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدولة الأخرى التي لها علاقات تجارية معها.

تستعين الدول والمنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم و الأدوات و التقنيات المالية و الاقتصادية من ضمنها :

- ميزان المدفوعات . - أسعار الصرف و العملات.

- يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية.

* فميزان المدفوعات انعكاس ل:

- قيم البضائع المصدرة و المستوردة . - إيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل والشحن الأجنبية،

- إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة) . - الأرباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية .

- كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من أفراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات :

١- مفهوم ميزان المدفوعات :

هو "بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة إلى و من بلد ما، خلال فترة معينة عادة سنة".

- فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم، و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس.

- إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه أنه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الأخرى. و في هذه الحالة يكون للدولة الأخرى عجزا في ميزان مدفوعاتها.

٢- آليات التسجيل في الحساب:

إذا أدى التعامل إلى كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيда دائنا و يسجل كبنيد موجب (+) في الطرف الدائن للحساب. أما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيда مديننا و يسجل في الطرف المدين كبنيد سالب (-) . و عليه، ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن و الآخر مدين :

- الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي ينتج عندها مدفوعات للبلد المعني من الدول الأخرى (الصادرات).

- أما الجانب المدين فيحتوي على المعاملات التي تنتج عندها مدفوعات من البلد المعني إلى البلدان الأخرى (الواردات).

قاعدة : يتم تسجيل أية معاملات تترتب عنها :

مقبوضات أو تحصيلات من الغير للبلد المعني في الجانب الدائن (صادرات).

وتسجل أية مدفوعات للغير في الجانب المدين (واردات).

ثانياً: مكونات ميزان المدفوعات :

١- الحساب الجاري .

٢- حساب رأس المال : تمثل الفروق الإحصائية (مجموع التعديلات في الميزان التجاري، و ميزات حساب رأس المال).

٣- حساب التسويات (صافي الاحتياطات من الذهب و الأصول المتداولة الأخرى).

* الحساب الجاري (المعاملات الجارية) : يتكون من جزأين هما :

أ- الميزان التجاري : و يشمل التجارة المنظورة أي صادرات و واردات البلد من السلع.

ب- ميزان التجارة غير المنظورة : و يتكون من صادرات و واردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن و خدمات التأمين والسياحة الخارجية.

قاعدة : إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن لدينا فائضا في الميزان، و في حالة العكس يكون لدينا عجز فيه.

* حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية):

أ - المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل :

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها .

- القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتية من الخارج
- أقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج .

ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد أقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل :

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

ج - صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول الثابتة :

إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة أشكال

- رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة؛

- رصد العملات الأجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها؛

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثال ذلك أذونات الخزانة الأجنبية و الأوراق التجارية التي بحوزة الدولة و هي التزامات على الحكومات و

الشركات الأجنبية و المواطنين الأجانب.

- الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

ثالثا: الاختلال في ميزان المدفوعات :

- يحدث التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري و الرأسمالي = لمجموع العناصر الدائنة فيهما .

- في هذه الحالة لن نحتاج إلى تسوية من خلال حساب الاحتياطات، و عندها نكون أمام توازن اقتصادي حقيق، علما أن ذلك قد يحدث بصفة تلقائية.

- أما التوازن الحسابي فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات.

- يمكن أن يكون العجز في ميزان المدفوعات مؤقتا و أسبابه ظرفية (جفاف ينتج عنه انخفاض كبير في الصادرات)، و إما أن يكون العجز دائما (هيكليا) و يستمر لسنوات.

* كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الأعمال الدولية حيث أن :

- عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على وفرة العملة الصعبة التي تحتاجها الشركات الدولية (نقل أرباحها أو أعمال أخرى)

- عدم التوازن يؤدي إلى فرض قيود على الاستيراد الأمر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية.

رابعا: أسعار صرف العملات :

١- سعر الصرف : يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى.

٢- سوق الصرف : هو السوق الذي تباع فيه العملات و تشتري. ويتكون من مجموعة من البنوك و الوسطاء والهيئات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة أو المضاربة أو المتاجرة في العملات الأجنبية (بنوك، مكاتب صرافة، أفراد مصرح لهم...) ومن أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي أسواق نيويورك، لندن، طوكيو و..الخ).

٣- وظائف سوق الصرف : تتمثل في :

- نقل القوة الشرائية من طرف لآخر .

- السماح لهذه السوق بالموازنة و التحكم في الأوراق الأجنبية من خلال آليات السوق (العرض و الطلب).

٤- تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية :

يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى، و يتحدد وفقا لقوانين العرض و الطلب، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مر

بعده تطورات هي :

١ (**سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب** : قبل الحرب العالمية الأولى، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به، أي أن مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الأساسي، مع تأثر السعر السوقي قليلاً بالعرض والطلب ، و قد تتأثر قيمة العملة سلباً إذا زادت واردات البلد المعني عن صادراته إذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات.

ب) **نظام قاعدة تبادل الذهب** : بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و انهيار البورصات سنة ١٩٢٥ و تدني الثقة، انهار نظام قاعدة الذهب، و استمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك و بسعر ثابت (٣٥ دولار لأونصة الذهب الواحدة)، و بموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار، مع إمكانية تغييرها بمرونة ٢,٥% ارتفاعاً أو انخفاضاً.

ج) **تعويم أسعار العملات** : في العام ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء، أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول و ليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية.

و أعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار، و أصبحت بالتالي أسعار جميع العملات، بما فيها الدولار، معومة أمام الذهب، و أصبح سعر كل عملة يتحدد صعوداً و هبوطاً على أساس العرض والطلب في السوق. وهكذا وصلنا إلى مرحلة : التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية .

٥- **طرق تحديد أسعار العملات** :

أ) **نظرية تعادل القوى الشرائية** :

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولاً داخل بلدها، وفقاً لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي.
 - فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها.
 - و كلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج.
- (تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية) .

قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى آخر في إطار التبادل التجاري الحر، بينما لا يمكننا تطبيقها على الكثير من السلع و الخدمات التي يعجز نقلها (الأراضي، الشقق، الخدمات الصحية والتعليمية، و التأمين..الخ)، بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير و لا الاستيراد.

ب) **مؤشر فيشر (Fisher) العالمي** :

قدم (Fisher) نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات. و بموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد، بمعنى أن العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعاً لذلك أعلى.

أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة و تنقل مع تراجع سعر الفائدة .

* تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الأساس حيث :

- يطبق سياسات متشددة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة،
- يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعد على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها.

ج) **نظرية الأرصدة** :

يتحدد سعر الصرف بناء على هذه النظرية وفقاً لوضع ميزان المدفوعات.

- الدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع .
 - أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعاً لذلك .
- (إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها) .

٦. **مخاطر تقلب أسعار الصرف** :

- أن لارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية تأثيراً على أسعار العملة المحلية وأسعار الأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات.
- فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم و السندات في السوق .
- ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الأسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في أحد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثماره في الأسهم و السندات.

المحاضرة الخامسة :

الاستثمار الأجنبي (أنواعه، نظرياته و سياساته).

لقد سبق لنا و أن أشرنا في الفصل الأول أن الأعمال الدولية تمارس من خلال أشكال مختلفة، كما أشرنا أيضا أننا نجد ضمن هذه الأشكال؛ الاستثمار الأجنبي *Foreign Investment* إن كان ذلك بشكل مباشر *Direct Foreign Investment* أو غير مباشر *Indirect Foreign Investment*.

فتشكل الاستثمارات الأجنبية محور اهتمام كبير من طرف رجال الأعمال، و الشركات، و الدول و يتركز هذا الاهتمام حول التساؤلات الخاصة بـ:

- جدوى الاستثمار في الخارج و بالأخص في الدول النامية؟
- الأسباب التي تدفع المنشآت و الدول للاستثمار في الخارج ؟
- محددات هذا الاستثمار؟
- أساليبه و سياساته ؟
- الآثار (الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية..الخ) التي تترتب عنه ؟

أولاً: مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي :

نقصد بالاستثمار الأجنبي مجمل التدفقات المالية التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الأم ويكون إما طويل أو قصير المدى.

يتمثل الاستثمار الأجنبي دخول المنشأة في التعامل مع دولة أو شركة تتواجد في دولة أخرى غير البلد الأم.

ينتج عن الاستثمار الأجنبي المساهمة في إنشاء شركة بشكل انفرادي أو شراكة مع شركة خاصة أو عامة في البلد المضيف (استثمار مباشر) ، و يبدو من خلال تملك لأصول رأس مالية (أراضي، معدات) و القيام بأنشطة مختلفة (الإنتاج، التسويق، التوزيع، النقل) في البلد المضيف. ويمكن أن يقتصر على تدفقات مالية من البلد الأم إلى البلد المضيف (استثمار غير مباشر) وفي هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي في شكل تملك لأصول مالية (أسهم، سندات لشركات أجنبية..الخ).

ثانياً: نظريات الاستثمار الأجنبي :

● الاستثمار الأجنبي و النظرية الاقتصادية التقليدية :

* **مدلول النظرية :** لم تهتم هذه النظرية كثيراً بالاستثمار الأجنبي و كانت ترى أنه مجرد تابع و مكمل للتجارة الخارجية.

فهي تقترض بالأساس استحالة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول وعموما فإنه يمكننا تقديم محتواها وفق الخطوات التالية :

- أن رأس المال و العمل عنصرين يمكن أن يعوض أحدهما الآخر، أي أنه إذا كان لدينا عجز في رأس المال فيمكن أن نعوضه بالعمل و العكس صحيح.
- أننا نستخدم رأس المال أكثر ما يمكن إذا كانت تكلفته منخفضة و نعوضه بالعمل إذا كانت تكلفته مرتفعة؛
- إذا كان لدينا فائض في رأس المال فإننا نقوم بتصديره و استيراد عمالة عوضاً عنه؛
- بما أن تنقل رأس المال هو الأسهل بين جميع عناصر الإنتاج فإن وجود فائض منه يؤدي إلى قيام الاستثمار الخارجي، حيث يبدأ رأس المال في التدفق من بلد الوفرة إلى بلد الندرة إلى أن يتساوى العائد على الاستثمار في البلدين.

تستخلص النظرية إلى أن عملية الاستثمار الأجنبي تبدأ و تنتهي من تلقاء نفسها و محركها الأساسي هو العائد على رأس المال.

* **نقد النظرية :** وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من ضمنها:

- كان يمكن أن تكون هذه النظرية مقبولة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار غير المباشر (مجرد شراء أوراق مالية أو سندات و قروض مالية و بيعها)، لكن اليوم أصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كبيراً .
- الاستثمار غير المباشر قصير و محدود و ذو حجم قليل مقارنة بالمباشر، و هدفه الأساسي هو العائد، أما الاستثمار المباشر فيشكل قراراً أو التزاماً طويل المدى لرأس المال و هو امتلاك لأصول ملموسة لا مجرد أوراق .
- لا تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مجرد تحركات لرأس المال، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد انتقال الأموال بل هو كذلك انتقال لقدرات إدارية و معرفة و تقنية.
- لا تفسر النظرية تبادل الاستثمار ما بين البلدان، فإذا كان هدف الاستثمار هو مجرد العائد فكيف نفسر حركة رؤوس الأموال في الاتجاهين و في نفس الوقت ، (مثال يخص انتقال رؤوس أموال من بريطانيا إلى ألمانيا و العكس).

• **نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة :**

* **النظريات الاحتكارية :** اهتمت بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة ما أو قلة من المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع و توزيع السلعة (احتكار القلة). و تميز هذه النظرية بين ثلاث أنواع من الاحتكار في السوق الدولي و هي :

- **أحتكار الشركة الأولى للسوق :**

و تقوم النظرية على أن أحقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها الأقدم في السوق بحيث تؤهلها الأقدمية في السوق المحلي ل :

١ - تحسين أسلوب إنتاجها .

٢ - تحقيق اسم و سمعة فيه .

٣ - لها ميزة تنافسية (بحكم الأقدمية و توفر الموارد، الاختراع).

فيشكل الاستثمار الخارجي مرحلة تطور في نموها حيث تستمر الشركة في النمو إلى أن تجد بعد مرحلة معينة أن استمرار النمو يتطلب القيام بالأعمال الدولية (غزو الأسواق الخارجية).

* **نظرية القوة الاحتكارية :** تفترض النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن البلد الأم هو نشاط تكاليفه (المادية و الاجتماعية و العاطفية) عالية ، و لا تجرؤ عليه إلا الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية مثل :

١ - التقنية المبتكرة .

٢ - اختراع أساليب عمل غير مسبوقه و غير معروفة من قبل،

٣ - تمتلك الانضباط و الكفاءة في إدارتها.

و بغرض التغلب على العوائق السابقة (التكاليف)، يتعين عليها مزج قدرتها في نسق تام حيث تصبح قادرة على :

١ - تحقيق أرباح طائلة في السوق الأجنبية .

٢ - المحافظة على ميزتها المطلقة .

٣ - كما يمكنها أن تستهدف المنافسين الآخرين (و لو تعلق الأمر بوجود شركة قديمة في مركز قوى) .

٤ - أن هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الخارجي ناجم عن وجود خلل وتشوهات في تركيبة السوق تعيق المنافسة التامة لأن هذه الأخيرة (المنافسة التامة) لو توفرت فسوف تتاح الفرص والمعلومات للجميع .

* **نظرية سلوك رد الفعل :** تقوم الأعمال على مراقبة المنافسين (ردود الأفعال من المنافسين).

و يقوم مضمون هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي يكون كردة فعل من شركة محلية على شركة أجنبية، حيث تحاول الأولى بالذهاب إلى الخارج و القيام بالأعمال الدولية لمزاحمة الشركة الأجنبية في سوقها المحلي.

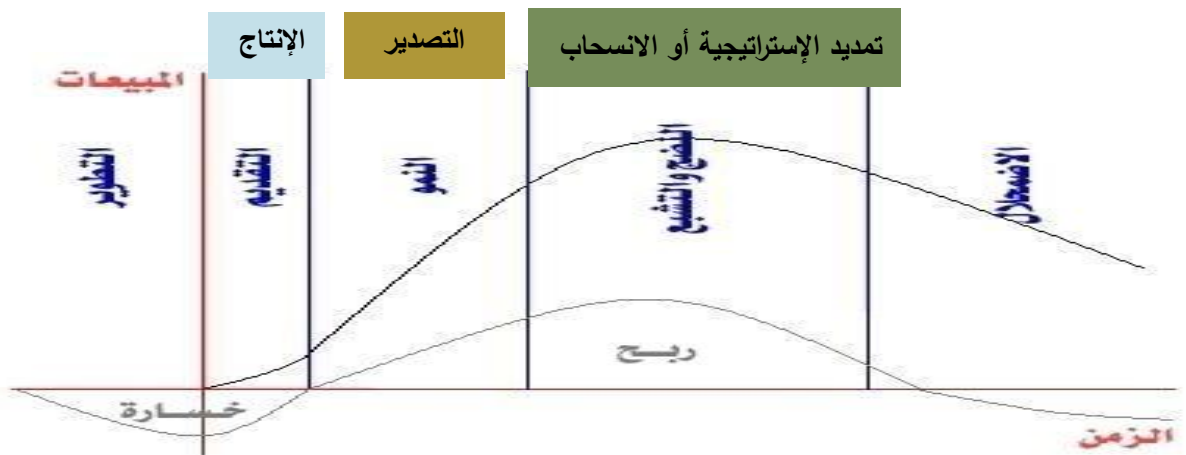
* **نظرية دورة حياة المنتج :** تقوم هذه النظرية على أساس أن لكل سلعة دورة حياة منذ وصولها إلى السوق، و تبدأ بالتقديم، مروراً بالتطور ثم النضوج و تنتهي بالتدهور و الزوال.

كما تفترض النظرية أن تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة، و عندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد لميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح في الكثير من الأحيان هي مستوردة لهذه السلعة.

و يوضح الرسم البياني :

١ - المراحل المختلفة من عمر المنتج .

٢ - الزيادة والانخفاض في المبيعات والأرباح في كل مرحلة .



يعبر المحور الأفقي عن الزمن، والمحور العمودي عن المبيعات والأرباح.

وفقا لـ: **Vernon** فإن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك . فسرعة الاستهلاك تتزامن مع سرعة الاختراعات والابتكارات للسلع الجديدة وعليه فإنها لا تصل إلى مرحلة انخفاض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع في الأسواق الدولية (السلع الإلكترونية والغذائية-تغير الأذواق).

أما السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الصناعية، فإن سلوكها ينسجم مع مضمون النظرية.

و لكي نفهم مضمون النظرية علينا أن نستعرض المراحل التي تمر بها السلعة و هي على النحو التالي:

- مرحلة الظهور (الإنتاج و البيع في السوق المحلي) :

هنا الإنتاج يأتي كاستجابة للطلب المحلي، و يكون التوسع في الإنتاج في البداية صعبا لأن ظروف الإنتاج و أساليبه لا تسمح بالإنتاج الوفير أو باقتصاديات الحجم؛ كما ترى النظرية أن الابتكارات الجديدة غالبا ما تبدأ بأسواق الدول الغنية . فيكون الإنتاج مخصصا للاستهلاك المحلي (أي داخل البلد الأم).

- مرحلة النمو (التصدير) :

إذا نجحت السلعة في تلبية و مقابلة متطلبات المستهلكين في السوق المحلية سوف تعمل الشركة إلى تطور أساليبها الإنتاجية بغية استغلال ميزة امتلاك السلعة، فتقوم برفع كفاءتها الإنتاجية (منتوج نمطي) و تحقيق اقتصاديات الحجم لذا سيتم:

- ١ - تخفيض التكاليف و الاستفادة من الأسعار المرتفعة .
- ٢ - الاستجابة للطلب المتنامي على السلعة في الداخل .
- ٣ - الشروع في التصدير كنتيجة لتلبية احتياجات السوق المحلي و استغلال الفرص في السوق الأجنبي لتحقيق النمو و التوسع و كذا تحقيق عوائد على استثماراتها.

- مرحلة النضج والاستثمار :

يفترض في هذه المرحلة وكاستجابة لدخول المنافسين (عددهم قليل) أن تعمل الشركة على:

- تعزيز مكانتها في السوق (الداخلي و الخارجي) و المحافظة على مبيعاتها و أرباحها.
- الشروع في التصنيع بالبلدان المستوردة خاصة الغنية منها (إعادة التوطين)، لمواجهة المنافسين الجدد بهذه البلدان على اعتبار أن بلدانهم ستضع حواجز للدخول أمام الشركة أو لمراجعة ظروف السوق المحلي بشكل عام.

تقوم بتطوير استراتيجية المزيج التسويقي التي تمكنها من الاحتفاظ بميزتها و مركزها في السوق و ذلك من خلال :

- ١ - تحسين و تطوير السلعة للمحافظة على الميزة التنافسية .
- ٢ تكثيف التوزيع والتقرب أكثر بالمستهلك الأجنبي (الإمدادات)
- ٣ - التموقع *Positioning* (القيام بالترويج المكثف لإبراز ميزتها وبالتالي خلق الصورة الذهنية بخصوص جودة السلعة (تقديدا للتقليد)
- ٤ - التركيز على السعر (تخفيض الأسعار) .
- ٥ - تنشيط المبيعات للتخلص من المخزون

- مرحلة الانحدار والتدهور :

تتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة ، بفعل ظهور منافسون جدد (المنافسة الحادة) ليس فقط من الدول الغنية و إنما كذلك من الدول الفقيرة .

و بناء على هذا يكون تصرف الشركة وفق للحالتين التاليتين :

- ١ - إما التحضير للانسحاب من السوق .
 - ٢ - تمديد إستراتيجيتها (التحسين المستمر و تطوير منتجات جديدة و إعادة النظر في استراتيجية المزيج التسويقي) .
- إن هذه النظرية و إن أثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع (كالصناعية و المعمرة) إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير الاستثمار في كثير من السلع الأخرى.

ثالثا: لماذا تستثمر الشركات في الخارج ؟ :

يوفر تعدد الأسواق الدولية فرصا كبيرة للشركات التي تمارس من خلالها أعمالها الدولية ، كما خلقت الظروف و المتغيرات السياسية، و فتح أسواق جديدة للمستهلكين و الاتفاقات التجارية، حوافز كبيرة لم تكن متاحة من قبل للشركات المحلية ، و قد وفر التقدم التكنولوجي ظروفًا أخرى للاستفادة من :

- اقتصاديات حجم الإنتاج الكبير من تخفيض في تكاليف الإنتاج .
 - ارتفاع في مستوى الجودة و القدرة على المنافسة .
- و قد أدت كل هذه المتغيرات إلى ظهور منافسين من الدول النامية قادرين على الإنتاج بتكاليف أقل و أسرع و أفضل (كوريا، ماليزيا، الهند...) و أستطاعت أن تنافس الشركات من الدول الغربية.

بناء على هذا توجد العديد من الأسباب التي دفعت الشركات نحو الاستثمار الأجنبي منها ما هو مباشر و منها ما هو غير مباشر كما هو مبين في التالي :

• الأسباب غير المباشرة :

- بروز النزعة الجماعية : في البداية كان التعاملات بين البلدان ثنائية مما أدى إلى عرقلة التعامل بوجود طرف ثالث. لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية و خاصة مع بروز اتفاقيات القات (GATT) و تعزيز الاتفاقيات الجماعية الدولية أخذت النزعة الجماعية تتعزز شيئاً فشيئاً و بشكل أدى إلى انفتاح الحدود أمام الاستثمارات الخارجية .

- زيادة المبيعات و الأرباح .
- الحصول على حصة في السوق الدولية .
- الاستفادة من الإنتاج الزائد .
- تخفيف الاعتماد على السوق المحلي .
- تقوية القدرة التنافسية .
- الحوافز الحكومية .

(كثير من الحكومات تقدم حوافز لجلب الاستثمارات حتى تستطيع تنفيذ خططها الإنمائية و تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها).

• الأسباب المباشرة :

- تجنب الحواجز الجمركية و الرسوم و الضرائب :

لتفادي الحواجز الجمركية ذات الطبيعة المختلفة تفكر الكثير من الشركات في التواجد فعلياً من خلال الاستثمار الخارجي المباشر

- تقليل من تكاليف الإنتاج :

تلجأ بعض الشركات إلى إقامة استثمارات لها في بلدان أجنبية سعياً وراء تقليص تكاليف الإنتاج (وجود عمالة رخيصة و سهولة التدريب أو هروباً من تكاليف الشحن و التخزين..الخ).

- ضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسيطة :

هنا تجد شركة ما أن تزودها باحتياجاتها من المواد الخام أو السلع الوسيطة لم يعد متصلاً أو منتظماً من الدول التي هي مصادرها التقليدية، يحدث ذلك لأن الشركات المزودة في البلد المصدر تكون قد عجزت عن إمداد زبائنها الخارجيين لأسباب إدارية أو مالية تقود إلى توقف عملياتها.

- تعزيز القوة التنافسية و التسويقية :

بحيث يظهر للشركة أن تعزيز قوتها التنافسية و التسويقية مرهون بتواجدها الفعلي كمستثمر في الخارج، فتلجأ إلى ذلك.

رابعاً : محددات الاستثمار :

- **حجم و نمو السوق :** وهذا سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية. ففيما يركز المستثمرون على المؤشر الكلي (الناتج المحلي الإجمالي و الدخل) في الدول المتقدمة المستثمرين يركزون على متوسط نصيب الفرد و معدل نمو الدخل في نظرتهم للدول النامية، و هذا على اعتبار أن كثافة السكان قد تضلل الأرقام المتعلقة بالدخل بحيث تضخم الدخل الكلي و تعطي صورة مضللة لحجم السوق .
- **الاستقرار السياسي :** المستثمر الخارجي يركز عادة على أهمية هذه النقطة و تحديداً بالنسبة للبلدان النامية .
- **البنى الهيكلية :** وهذا الأمر يطرح إشكالية لدى المستثمر بالنسبة للدول النامية دون المتقدمة.
- **متغيرات السياسات :** وهو تحديد المتغيرات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من ذلك مثلاً مدى سماحها بتملك الأجانب للأعمال ، تحويل الأموال ، الضرائب ، سياسات الدعم المتبعة .

خامساً : طرق دخول الأسواق الدولية :

بشكل عام يوجد أمام الشركة خياران أساسيان هما : **التصدير أو التواجد بالخارج من خلال الأشكال المعروفة.**

- **خيارات التصدير للخارج :** هذا الخيار بدوره يطرح خيارين أساسيين هما :
 - **التصدير المباشر :** هو أن تقوم الشركة المنتجة بعملية التصدير بنفسها وهنا تقع المسؤولية على عاتقها، حيث تدار وتنفذ نشاطات التصدير من قبل جهة غير مستقلة تنظيمياً عن الشركة.
 - **التصدير غير المباشر :** بموجب هذا الشكل تلجأ الشركة إلى غيرها من الشركات و الوكلاء الذين يقومون بالعملية بدلا عنها و يتحملون الجزء الموكل إليهم من المسؤولية في هذا الشأن، علماً أن الاختيار بين الخيارين يبنى على أساس معايير تلعب فيها الخبرة و التحليل دوراً بارزاً.

• **الإنتاج في الأسواق الدولية :** و من أهم أشكال الإنتاج بالخارج لدينا :

- - الاستثمار المشترك .
- ٢ - الترخيص .
- ٣ - الإنتاج في السوق الأجنبي .

المحاضرة السادسة :

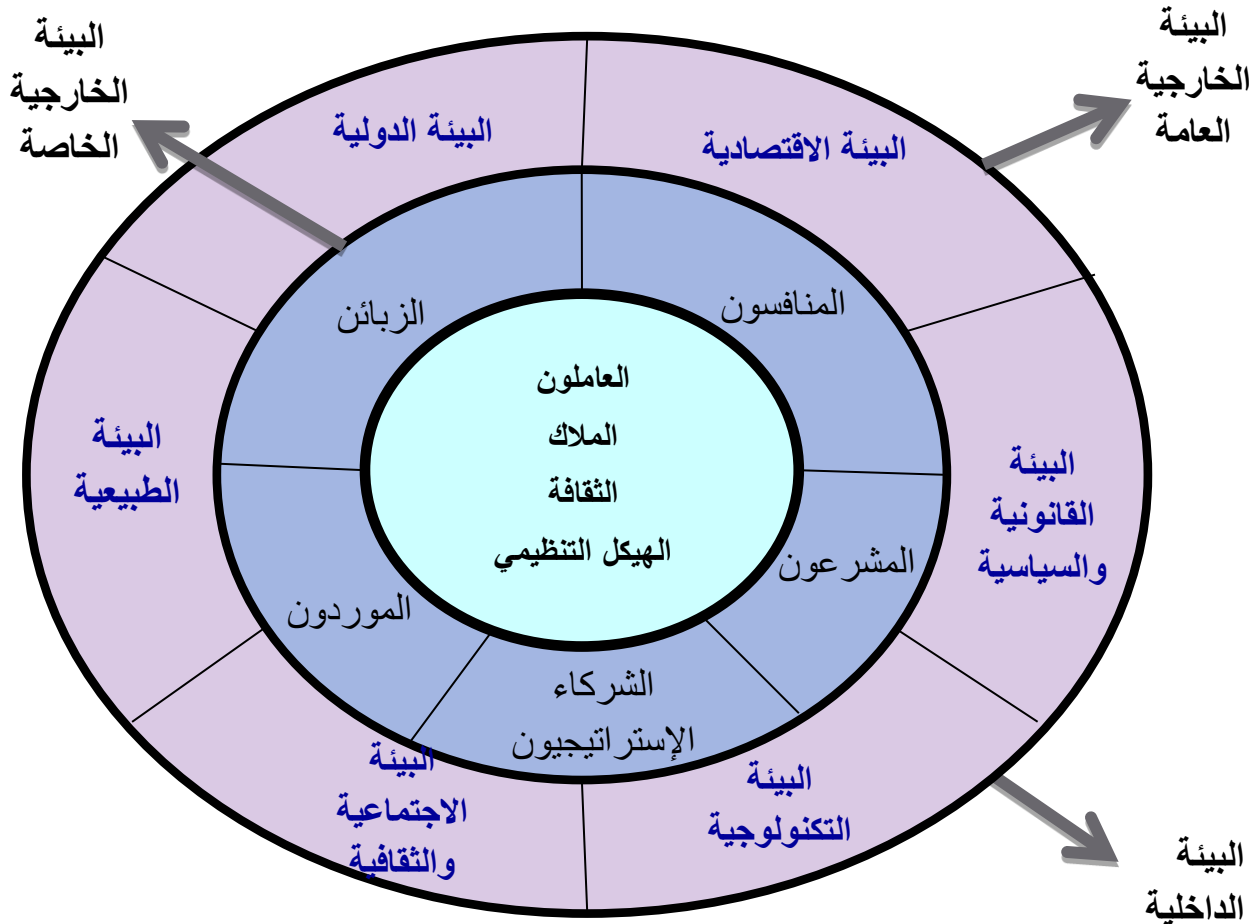
بيئة الأعمال الدولية ١: (السياسية، القانونية و الاجتماعية).

تعتبر منظمات الأعمال :

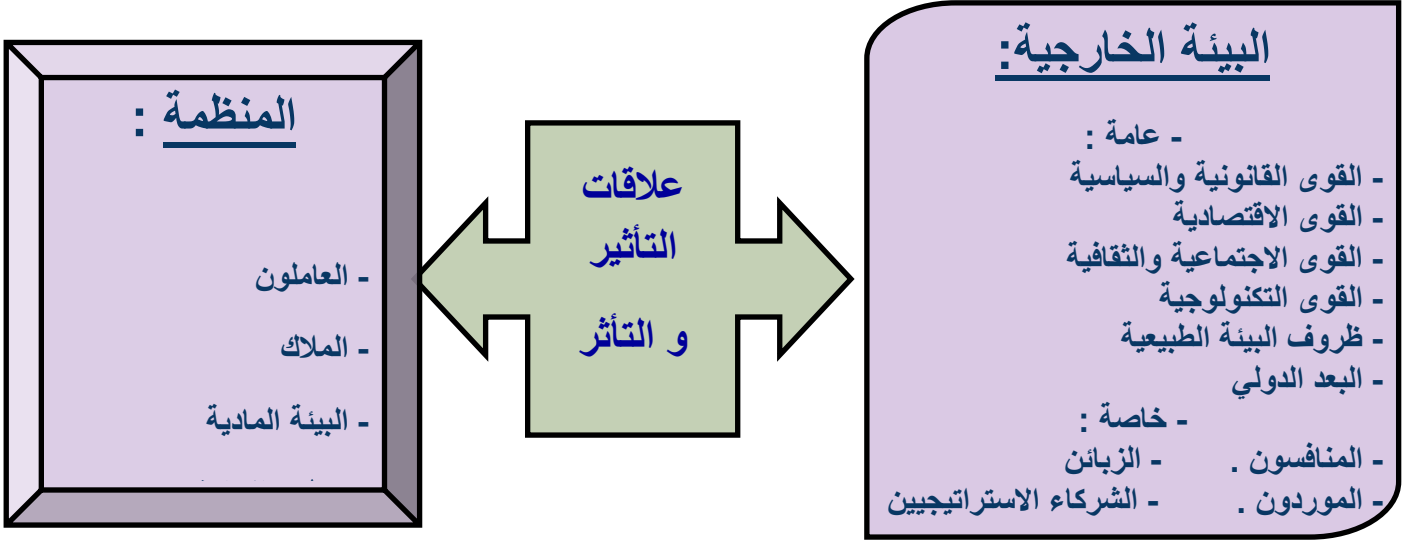
- أنظمة اجتماعية.
- أنظمة مفتوحة على بيئة خارجية تضم متغيرات توجه سلوكها.
- معرفة البيئة عنصر أساسي لاستمرارية المنظمة و نجاحها . - التعرف على البيئة والتكيف معها يعد أمرا ضروريا لنجاح المنظمة.
- يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية، كونها تعمل في ظروف مملوءة بالمخاطر، و تختلف عن تلك التي اعتادت العمل فيها .
- ظروف تتسم بعدم التأكد و التعارض . - لا تتمكن في كل الأحوال التعامل معها كونها تخرج عن سيطرتها.
- يجب عليها العمل على تحقيق الانسجام و التأقلم المطلوب للاستمرار في أعمالها.

أولاً: مفهوم بيئة الأعمال :

- كل ما يحيط بالمنظمة (أي يقع خارجها) و يؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشر، أي مجموعة من المتغيرات (العناصر) التي تحيط بالمنشأة و تؤثر في مسارها الاستراتيجي و يندرج ضمن هذا الإطار :
- البيئة الخاصة أو التنافسية.
 - البيئة الخارجية الكلية.
- و تستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من المخاطر و الفرص التي تحتوي عليها.



• العلاقة الموجودة بين المنظمة و البيئة :



• البيئة الخارجية (External Environment) :

* تنقسم البيئة الخارجية حسب درجة التأثير إلى :

١- البيئة الخارجية الخاصة : (تدعى أيضا بالبيئة التنافسية)

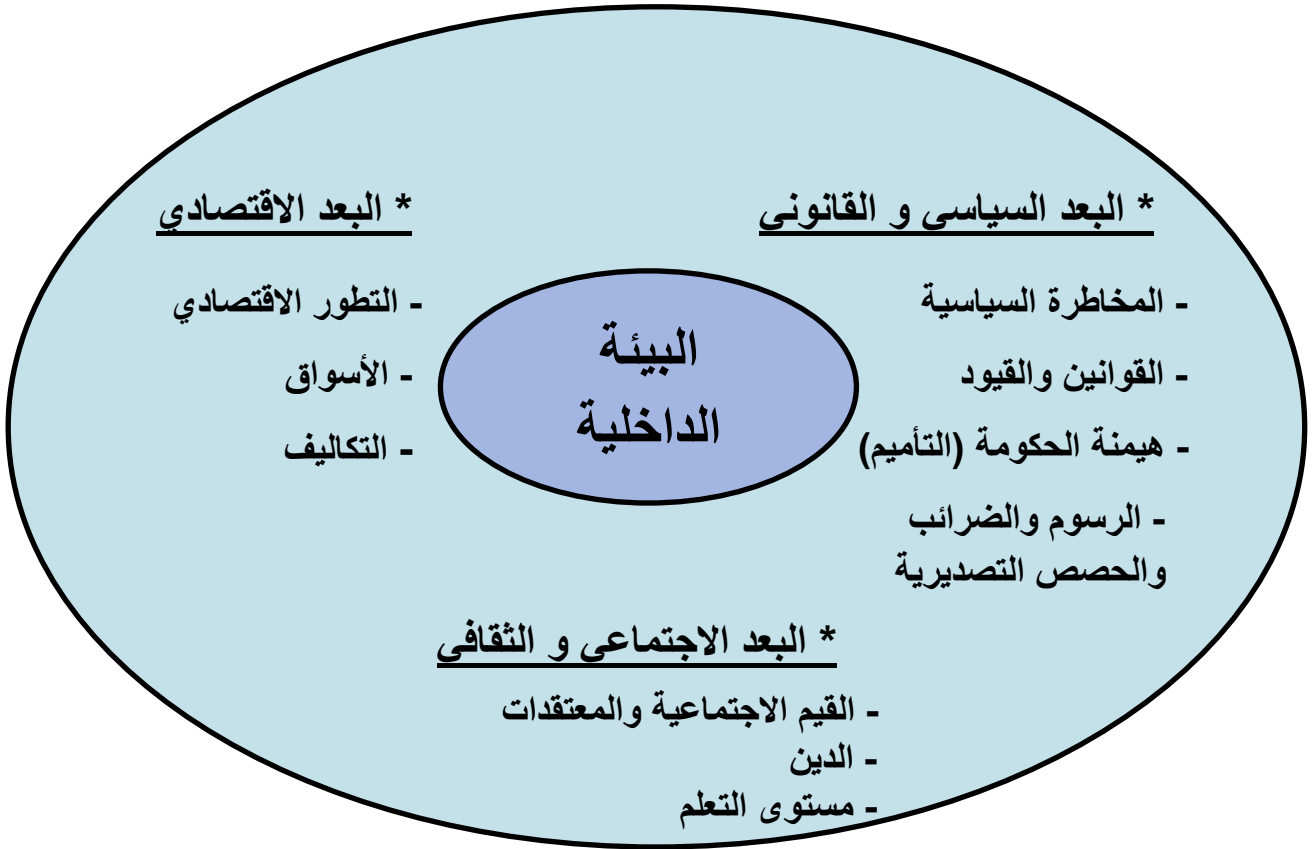
و تضم مختلف العناصر التي تقع خارج حدود و سيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف) .
 الزبائن: هم الأفراد الذين يستهلكون سلع و خدمات المنظمة.
 المنافسون: و هم جميع المنظمات التي تتنافس المنظمة بغية الحصول على الموارد أو الزبائن.
 الموردون: المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية.
 الممولون: كل جهة توفر الأموال للمنظمة، البنوك، المؤسسات المالية .

٢- البيئة الخارجية العامة (General Environment) :

و تضم مختلف المتغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود و سيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر (البلد المضيف) .
 نموذج يحدد متغيرات بيئة المنظمة الخارجية : الإيكولوجية = **Ecological**



- العوامل السياسية و القانونية : القوانين، التشريعات، نظام الحكم.
- العوامل الاقتصادية : الوضع الاقتصادي، التضخم، السياسات المالية و النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، العملات الأجنبية)
- العوامل الاجتماعية و الثقافية : الأعراف و العادات و القيم الاجتماعية، التعليم، تطور السكان،
- العوامل التكنولوجية : بائع التكنولوجيا، شروط التطوير و الحصول عليها.
- العوامل الإيكولوجية : المحافظة على البيئة، جماعات الضغط، المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال..الخ.



و يجب الإشارة هنا أن أبعاد بيئة الأعمال الدولية تمثل مجموعة من الفرص و التحديات التي يجب مراعاتها و التعامل معها، فلا بد من فهم مجموعة من المخاطر قد تواجه منشأة الأعمال التي تعمل في بيئة دولية. و وفقا للشكل الذي أدرجناه في بداية المحاضرة، يمكننا اعتبار :

- البعد السياسي و القانوني بمثابة خطر البلد .
- البعد الاقتصادي بمثابة خطر تجاري و خطر مالي .
- البعد الاجتماعي بمثابة خطر اجتماعي .

ثانياً: البيئة السياسية و القانونية :

• **مكونات البيئة السياسية :**

- ١- النظام الاقتصادي و القانوني: أي فلسفة الدولة الاقتصادية (هل تتبع نظاما حرا أم نظاما التخطيط المركزي مثلا) .
- ٢- وحدة الشعور الوطني: مدى تنامي النزعة القومية بالبلد المعني .
- ٣- مدى الاستقرار السياسي: كلما كان هناك استقرار سياسي كلما أثر ذلك على الازدهار .
- ٤- مدى تدخل الدولة و تحكمها: (المصادرة، و التأميم، تحديد الأسعار ، الحد من الواردات) .

• **المخاطر السياسية :**

نميز ما بين نوعين للمخاطر السياسية دولياً هما :

- مخاطر عامة و هي المخاطر التي قد تتعرض إليها جميع الشركات بدون استثناء.
- مخاطر خاصة و هي التي تواجه صناعة معينة أو شركة ما أو مشروعاً بعينه

و تنقسم المخاطر الخاصة إلى :

- مخاطر تؤثر على الملكية : و قد تؤثر على جزء منها أو تؤثر عليها كلها ؛
- مخاطر تؤثر على العمليات : و هي التي تمس بالعائد على الاستثمار و بالتدفق النقدي، و هذا النوع هو النوع الغالب فيما يتعلق بمخاطر العمليات، مثال ذلك (فرض تشغيل عدد معين من العمالة المحلية، تحديد الأسعار) .

• تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية و الدولة المضيفة :

- تعارض المصالح في المجال الاقتصادي :

- حيث أن هدف الحكومات في هذا المجال هو التنمية وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار، في ميزان المدفوعات، العمالة، و هنا قد تتعارض مع توجهات المؤسسة الدولية و ذلك في :
- مجال السياسات النقدية : التعارض قد ينجم عن عدة أمور(تهريب الأموال من بعض الشركات، تحويل الأرباح، التمويل عبر الشركة الأم بالخارج في حالة فرض الدولة قيود على التمويل...).
 - السياسات المالية: و هي السياسة الخاصة بالإفناق والإيراد الحكوميين فالضرائب و الإعفاءات الضريبية تؤثر على الإيرادات، فضلا عن أن تواجد الشركات في بعض المناطق قد يشكل عبئا على الدولة من حيث توفير التجهيزات والمرافق .
 - أسعار العملات و موازين المدفوعات: عند العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات و تشجيع الصادرات و قد تلجأ إلى تخفيض عملتها المحلية مما قد لا يتلاءم و مصالح هذه الشركات؛
 - السياسة الحمائية الظاهرة و المقيدة :
 - سياسات التنمية الاقتصادية :
 - تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية :

هناك الكثير من المآخذ التي ينظر من خلالها البعض إلى الشركات المتعددة الجنسيات من حيث تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية منها على سبيل المثال(استعمار اقتصادي، استخدام تقنية غير ملائمة للدول، شؤون الإرث الثقافي و الديني، أثرها على الأمن القومي و السياسة الخارجية، اتهامات أخرى كالتهرب الضريبي...).

• القوانين التي تخضع لها الشركات.م.ج:

في الوقت الذي لا توجد فيه هيئة عالمية للتحكيم في النزاعات التجارية والاستثمارية، فإنه عادة ما يتفق المتنازعون على فض نزاعاتهم عن طريق أحد النظم القانونية التالية :

- القانون الدولي .
- قوانين البلد الأم .
- قوانين البلد المضيف.

• استراتيجيات درء المخاطر :

استراتيجيات درء المخاطر يمكن أن تتخذ على مستوى ثلاثة مراحل هي :

١- الإجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد :

- التفاوض المسبق .

- التأمين ضد المخاطر .

٢- إجراءات عند بدء و أثناء العمليات :

و هنا يكون الأساس هو التمسك بالاتفاقات وعدم التنازل عن الحقوق مع اللجوء لإجراءات التحكيم الدولية المعروفة في حالة النزاع.

٣- الإجراءات البعدية : و هنا يتعين التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ .

ثالثا : البيئة الثقافية الاجتماعية :

• العناصر الفيزيائية :

و يدرس ضمن إطارها جملة الخصائص الفيزيائية(الطبيعية) لسكان البلد المعني و ما لها من تأثير على الأعمال الدولية و كذا على سلوك و مزاج البشر، و يمكن تقسيمها إلى :

- خصائص الطقس و المناخ .

- الخصائص الجسدية و المظهر الخارجي للسكان .

- الثقافة المادية التي تمثل كل شيء صنعه الإنسان بما في ذلك البنى الهيكلية لتأثيرها على سلوك الناس و أذواقهم و كونها مرآة عاكسة لقيمهم (العمارة، التقنية، الفنون...).

• العناصر الديمغرافية :

و يتعلق الأمر بجملة الجوانب السكانية ذات الأثر الواضح على مجال الأعمال الدولية وخصوصيات كل بلد ضمن ذلك، و يتمثل أهمها فيما يلي:

- معدل نمو السكان .

- حجم الأسرة .

- التعليم .

- العلاقات الأسرية .

- القضايا المتعلقة بتمركز السكان (المدن، خارج المدن).

• العناصر السلوكية :

- و تتعلق بجوانب تخص قضايا القيم و العقيدة و النظرة العامة للأشياء و يمكن الإشارة ضمن هذا الإطار إلى ما يلي:
- الانتماء إلى الجماعات (عرقية، قبيلة، عشيرة، دينية..) حسب طبيعة كل مجتمع؛
- النظرة إلى العمل .
- أهمية نوع المهنة .
- النظم الاجتماعية كقواعد موجهة لسلوك الأفراد .
- اللغة و التواصل.

المحاضرة السابعة : بيئة الأعمال الدولية ٢

البيئة المالية الدولية «ا» (المنظمات المالية الدولية)

- يقصد بالبيئة المالية للأعمال الدولية كافة المنظمات و المؤسسات المالية و الأفراد المستثمرين و البنوك و شركات التأمين و غيرهم من العاملين في مجال الأعمال الدولية المتواجدة في بلدان و ظروف معينة و مختلفة حيث:
- يتفاعلون مع بعضهم البعض، و يعرضون المال على المستثمرين الباحثين عنه،
 - يبيعون و يشترون الأوراق المالية (كالأسهم و السندات و العملات الأجنبية)،
 - الباحثين عن تحقيق الثروة.
- و يتم ذلك على ساحة عريضة من العالم الذي أصبح و كأنه سوق واحدة (العولمة) :
- تتدفق عليه مبالغ مالية ضخمة،
 - تربط بين أجزائه نظم اتصالات متقدمة و فورية و متعددة الطرق و الأساليب.
- من هنا فإن البيئة المالية الدولية ساحة كبيرة تتدفق فيها الأموال بشكل كبير، و تضم مختلف السلطات النقدية في كل بلد، (المؤسسات المالية و الإقليمية و البنوك و الشركات العالمية والمحلية و الأفراد و المؤسسات).

أولاً: منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات و التجارة :

• صندوق النقد الدولي International Monetary Fund:

- منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٤م بموجب نفس الاتفاقية التي تمت الموافقة فيها على إنشاء البنك الدولي، و هي ذات الاتفاقية التي سميت باتفاقية برايتون وودز (Breton Woods) نسبة للمدينة التي انعقدت فيها الاجتماعات لمناقشة الأوضاع المالية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بغرض إعادة تنظيم التعامل النقدي بين الدول خاصة بعد تخلي الولايات الأمريكية عن قاعدة مبادلة الذهب كأساس لنظام النقد الدولي. تمت نشأته لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي أثر انهيار قاعدة الذهب و تردي التجارة و الاقتصاد العالميين.

• رأس مال الصندوق و إدارة الصندوق:

- يبلغ عدد الأعضاء في الصندوق نحو ١٨٤ دولة .
- يفوق رأس ماله ١٤٠ مليار دولار .
- يشرف على أدائه مجلس حكام منتخبين من وزارات الدول الأعضاء و مجلس المديرين التنفيذيين.
- يتم التصويت على قرارات المجلس وفقاً لنظام الحصص* .
- * حيث أن حجم التأثير في قرارات المجلس تزيد أو تقل تبعاً لحجم مساهمة كل دولة في رأس مال الصندوق (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم فيه و بالتالي فهي الدولة المهيمنة على قراراته) .
- تساهم كل من بريطانيا، و فرنسا، و ألمانيا، و المملكة العربية السعودية بحصص كبيرة .
- أما الدول الأخرى فتساهم بنسب رمزية مختلفة تدفع ٤١١ حصتها بالذهب أو الدولار والمبلغ المتبقي يدفع بالعملة الوطنية لكل دولة.

• أهداف الصندوق :

- تشجيع التبادل النقدي بين الدول الأعضاء وتسهيل وتوسيع التجارة ما بين الدول .
- العمل على ثبات صرف العملات ووضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية للدول الأعضاء
- التخلص من قيود الصرف الأجنبي .
- مساعدة الدول التي تعاني الاختلال في موازين المدفوعات بالتحويل دون الحاجة لالتخاذ تدابير انكماشية قصيرة الأجل

• وظائف الصندوق ومجالاته :

- تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء .
 - تبادل الآراء و التشاور .
 - تقديم القروض للدول المحتاجة لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها باشتراط تدابير معينة .
- مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة صندوق النقد الدولي وجد هذا الأخير نفسه في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه للمساعدة، فالصندوق يطبق عليها ما يسمى بـ"سياسة التكيف الهيكلي" أي أنه يشترط على الدول المقترضة أن تطبق داخلياً سياسة تقشفية بهدف تحقيق التوازن في ميزانها التجاري، و ميزان المدفوعات، و الحد من معدلات التضخم واتخاذ جملة من التدابير لذلك.
- يعمل الصندوق كمستشار مالي و نقدي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها البنك سنوياً من خلال تقريره السنوي .
 - كما يقدم المساعدة الفنية و المالية على التدريب، و تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية و الهيكلية.

ثانياً: منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار :

- المستوى الدولي : البنك الدولي للإنشاء و التعمير،
 - المستوى الإقليمي : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
 - المصرف العربي : للتنمية الاقتصادية في أفريقيا،
 - المستوى القطري : لدينا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية و الصندوق السعودي للتنمية.
- **البنك الدولي** : هو إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة الذي أنشئ عام ١٩٤٤م بنفس الاتفاقية التي أنشئ بها صندوق النقد الدولي.

أ- أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD) :

- العمل على نمو التجار العالمية و المحافظ على التوازن موازين المدفوعات و تشجيع استثمار الأموال الدولية.
 - تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.
 - منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء.
- ب- وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :
- تقديم القروض للدول الأعضاء التي لا تستطيع الاقتراض من السوق العالمي بشروط السوق التجارية.
 - منح ائتمان متوسط وطويل الأجل لمساعدة الدول المحتاجة في مشاريع البني الهيكلية وكذا بعض التجهيزات ذات الطابع الخاص بشراء المعدات والآلات الزراعية وذلك بشروط ميسرة.
 - ضمان القروض التي يقدمها المستثمرون العاديون لمشاريع في الدول النامية.
 - إنعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشاريع الإنتاجية .
 - تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء.

• المؤسسات الإقليمية والقطرية:

* المؤسسات الإقليمية :

- ١ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
- ٢ - البنك الإسلامي للتنمية.
- ٣ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .
- * الصناديق القطرية : ١- الصندوق السعودي للتنمية .
- ٢- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ثالثاً: مؤسسات تعمل في ضمان الاستثمار و الخدمات المساعدة :

ضمن هذا الإطار توجد عدة منظمات دولية وإقليمية وقطرية :

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .
- الوكالة العربية للاستثمار .
- وكالات قطرية أخرى .

• الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

- تأسست العام ١٩٨٨ في كوريا الجنوبية .
- هي عضو في مجموعة البنك الدولي
- تعمل بإدارة مستقلة عنه .
- تعمل على تحقيق أهدافها من خلال التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية
- تقديم الضمانات للمنشآت الدولية و كذا للمقرضين .

المحاضرة الثامنة :

بيئة الأعمال الدولية ٢ : البيئة المالية الدولية «ب» (الأسواق المالية الدولية)

شهدت البيئة المالية للأعمال الدولية تطورات للأسواق المالية و النقدية حيث أسفر هذا التطور على القيام بتحويلات مالية دولية. كما يرجع سبب هذا التطور إلى :

- الزيادة الكبيرة في حجم العمليات المالية .
- تطور التقنية و نظم المعلومات (سرعة التحويلات) .
- رفع القيود عن المعاملات المالية .
- انتشار الأوراق المالية .
- كبر حجم المؤسسات المالية.

أولاً : السوق المالية الدولية :

- **مفهوم السوق المالي** : يقصد به ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق . و ذلك بغض النظر عن : أ- الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع . ب- المكان الذي يتم فيه . و لكن بشرط : **توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق** .

بحيث يجعل الأئمان السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأي ورقة نقد متداول فيه.

تنتشر الأسواق المالية في أنحاء العالم و حيثما يكون هناك بائعون و مشترون تجمعهم وسيلة اتصال توفر لهم التفاهم و الاتفاق حول تبادل العملات ، فقد يكون الاتصال :

- مباشر : أي وجه لوجه .
- غير مباشر : عن طريق وسائل الاتصال المختلفة (فاكس Fax، تلكس Telex ، عبر البريد، التلفون أو الإنترنت) .
- عن طريق أشخاص يعملون في السوق المالية (سماسرة، وسطاء و وكلاء).

- **السوق المالية الدولية** : وهي السوق التي تتم فيها عمليات الوساطة للأرصدة المالية بين المودعين والمستثمرين الباحثين عن مجالات آمنة وعوائد مجزية لأموالهم ، و بين الشركات والحكومات الباحثة عن السيولة و التمويل، و تلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية دورا مهما في هذه الوساطة.

إن ممارسات الأعمال عبر الحدود الوطنية يعني التعامل مع أكثر من عملة واحدة، و لذلك يشمل هذا العمل مخاطر التبدل (Exchange risk)، و هي المخاطر النظامية الإضافية على تدفقات الشركة، و الناتجة عن التغيرات في معدلات التبدل، و هدف إدارة هذه المخاطر تخفيض تأثيرها.

ثانياً : تصنيف الأسواق المالية :

- أسواق العملات .
- أسواق الأسهم (البورصات) :

دولياً : بورصة نيويورك، بورصة طوكيو، بورصة لندن،

عربياً : بورصة القاهرة، بورصة الرياض، بورصة دبي.

يمكننا ضمن منظور معين أن نميز ما بين النوعين التاليين للسوق المالي هما :

- **سوق النقد Money Market** : إن الأسواق النقدية هي الأسواق التي تتعامل بالأوراق **قصيرة الأجل**. و هي عبارة عن أدوات دين مؤقتة بطريقة تحفظ حقوق مالكيها (استعادة أصل المبلغ الذي أقرضه مضافا إليه قيمة العائد المتفق عليه) .

ومن أهم أدواته : أ- الأوراق التجارية ب- اليورودولار ج- شهادات الإيداع القابلة للتداول .

تتميز أدوات الدين هذه بكونها :

- قابلة للتداول في الأسواق المالية .
- لها قدرة عالية على التحول إلى سيولة نقدية بسرعة عند الحاجة .
- تمتاز بتدني المخاطر المصاحبة لعوائدها .
- **سوق رأس المال** : وهو سوق الأوراق المالية **طويلة الأجل** الذي يتم ضمنه عقد الصفقات المالية والاستثمارية طويلة الأجل .
- ومن أهم أدواته** : أ- الأسهم . ب- السندات .

ولكي يحوز على الكفاءة والفاعلية وجب : - توفر أدوات الاستثمار المناسبة الأكثر إنتاجية والأقل تكلفة . - توفر سوق ثانوي ملائم .

- **مؤشرات الأسواق :** لكل سوق مؤشر رئيسي للأداء ومؤشرات ثانوية وهي تعطي رقما قياسياً للأسعار والأسهم مكونا من عدة شركات يتابع المساهمون تحركاتها ... **من أشهر هذه المؤشرات لدينا:**
- مؤشر داوجنز الأمريكي .
- مؤشر فورتسي البريطاني .
- مؤشر نيكاي للبورصات اليابانية .
- مؤشر داكس الألماني .

ثالثا: الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد :

- **الأوراق التجارية :** عبارة عن :

- أداة دين قصيرة الأجل .

الهدف من إصدارها هو حصول البنوك على الأموال عند الحاجة إليها من خلال بيعها إلى الوسطاء أفرادا أو مؤسسات .

من عيوبها أنها غير مضمونة بأي أصول رأس مالية حيث أن الضامن هي سمعة البنك أو الشركة التي أصدرتها .

- **اليوروبودولار :** لا تشير هنا إلى العملة الأوروبية بل هو مصطلح معروف و متداول في مجال عمل الأسواق المالية الدولية .

و المقصود به هو العملات الوطنية المودعة في بنوك خارج البلد الأصلي للعملة .

إن لليوروبودولار: - سوق كبيرة في أسواق النقد العالمية نتيجة الطلب الهائل عليه من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لتمويل

عملياتها عبر كافة أنحاء العالم.

كما تعتمد الدول النفطية (كثمن لمبيعاتها النفطية) و غير النفطية عليه (لتمويل ميزان مدفوعاتها الخارجية)

- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** و هي ورقة مالية تصدرها البنوك التجارية تثبت أنه تم بموجبها إيداع مبلغ محدد لمدة سنة أو أقل

بسعر فائدة أعلى قليلا من سعر الفائدة الذي تمنحه البنوك التجارية على الودائع العادية.

تتميز شهادات الإيداع بـ :

- قابلية تداولها في السوق النقدية قبل حلول تاريخ استحقاقها .

- كما تستعملها البنوك كوسيلة للحصول على الأموال.

من عيوب شهادات الإيداع :

- لا يمكن استرداد قيمتها من البنك أو الشركة التي أصدرتها قبل حلول استحقاقها .

- يمكن لحاملها أن يبيعها أو يتنازل عنها في السوق الثاني الذي يشمل بنوك الاستثمار وشركات الوساطة المالية بالإضافة إلى البنوك التجارية

- **الكمبيالات :** و هي عبارة عن :

- أداة دين قصيرة و متوسطة الأجل .

- يصدرها أفراد أو شركات أو دوائر حكومية للحصول على قروض من شركات أو بنوك أو أفراد آخرين .

- هي عقد دين تتولد عنه فوائد محددة تستحق في تواريخ محددة .

- يمكن بيعها لطرف آخر و الذي يمكن بدوره يبيعها لطرف ثالث .

- **أذونات الخزينة :** و هي ..

- أداة دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومة .

- مدتها تتراوح من ٣ إلى ٦ أشهر إلى ٩ أشهر أو سنة .

- يتم التبادل بها على أساس الخصم في السوق الثانوية .

- تصدر الأذونات الحكومية بقيم متدرجة .

- يمكن بيع الأذن الواحد بخصم قيمته الاسمية عند الإصدار .

من مزايا أذونات الخزينة الحكومية :

- أن أرباحها معفاة من الضريبة، مما يشجع شركات الوساطة المالية على الادخار و شرائها .

- تضع الحكومة شروطا مغرية لشرائها و تحقق عائدا مجزيا لحاملها.

- **القبولات المصرفية :** و هي عبارة عن ..

- أدوات دين .

- تصدرها الشركات التجارية .

- إنها مضمونة السداد من البنك التجاري الذي تتعامل معه الشركة (يتولى البنك الضامن دفع قيمة الحوالة في حالة عدم تمكن الشركة من

دفع قيمتها للمورد) .

- تستخدم بكثرة من جانب المستوردين المحليين عند شرائهم بضاعة من الخارج.

من مزايا القبولات المصرفية :

- إنها قابلة للتداول بخصم في السوق الثاني للنقد من جانب شركات الوساطة و السماسرة .
- تعتبر أداة مقبولة على نطاق واسع في المعاملات الدولية .

المحاضرة التاسعة:

استراتيجية التنظيم في الأعمال الدولية

إذا كانت وظيفة التخطيط تتمثل في تحديد الهدف والعمل المطلوب لتحقيقه، فإن وظيفة التنظيم تتمثل في تحديد من سيقوم بهذا العمل وتهيئة الموارد اللازمة لتمكين المكلفين بالعمل من الإنجاز ، أي أن وظيفة التنظيم تختص بتقسيم العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات ووضع الإطار الذي يتم من خلاله التنفيذ على المستوى الدولي تكتنف العملية جملة من التعقيدات بفعل تعقيدات المسافة المادية وما يرتبط بها من مركزية ولا مركزية وكذا المسافة الثقافية والأوضاع السياسية في البلد المضيف....

أولاً: الهياكل التنظيمية الدولية :

سبق وأن أكدنا أن وظيفة التنظيم تختص بتقسيم العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات ووضع الإطار الذي يتم من خلاله التنفيذ. وهنا لدينا العديد من أشكال الهيكل التنظيمية التي يجب اختيارها بما يتلاءم وإمكانات واحتياجات المنظمة، منها :

• نموذج قسم الأعمال الخارجية :

هنا يكون لفرع الأعمال الخارجية قسم مستقل بذاته يديره مدير يخضع للمديرية العامة للشركة جنباً إلى جنب مع باقي أقسام الشركة المختصة كلها بالسوق المحلي في بلد المقر .

مزايا نموذج قسم الأعمال الخارجية :

- يعطي الأعمال الخارجية صوتاً مسموعاً بفصلها بتعيين مساعد مدير عام كمدير لها .
- يبرز مكانة أصحاب الخبرات العالية ويشكل مجالاً لاكتسابهم مزيداً من الخبرات .
- يزيد من تماسك الأعمال الدولية ويوحدها كمجموعة تعمل سوياً.

مساوئ نموذج قسم الأعمال الخارجية :

- اهتمام مدراء الأقسام الأخرى بمسؤولياتهم المحلية .
- وجود العمليات الخارجية نفسها بالتالي تنافس الإدارات المحلية على الموارد .

لا يناسب هذا النموذج الأعمال الدولية ذات الحجم الكبير وإنما يصلح للأعمال الخارجية الصغيرة.

• نموذج الشركة الخارجية المنفصلة :

وفق هذا النموذج تدار الأعمال الخارجية كشركات أو أقسام منفصلة لكل عمل في بلد مدير مستقل يخضع للمدير العام وهو بمثابة مساعد له، يتبع له مباشرة بغض النظر عن الهيكل التنظيمي الموجود في موطن الشركة.

مزايا النموذج :

- يعطي استقلالية للشركات التابعة في الخارج، الأمر الذي يجذب البلد المضيف خاصة في ظل تنامي النعرات القومية .
- يساعد على تدريب الكوادر واكتساب الخبرات المتخصصة في عمليات هذا البلد أو ذاك .
- يقوي الصلة المباشرة مع المدير العام في البلد المضيف ويسهل التعامل مع المشاكل المختلفة .

مساوئ النموذج :

- لا يساعد على وضع سياسة دولية موحدة، بحيث يعتمد كل شيء على طبيعة العلاقة بين المدير المحلي والمدير العام.
- كانت الشركات الأوروبية تطبق هذا النظام بكثرة ثم بدأت التخلي عنه منذ السبعينات.

ملاحظة :

- النظم السابقة تفرق ما بين الأعمال الدولية والأعمال المحلية وهي غالباً ما ترتكز على الأعمال المحلية.
- لكن عندما تتطور أعمال الشركة وتتمو تزداد أهمية الأعمال الخارجية لتحوز على ذات الأهمية مع الداخلية وهي مرحلة متقدمة لتطور الشركة باتجاه أنظمة دولية التوجه.
- باتجاه تلك المرحلة يبدأ الهيكل التنظيمي يأخذ أشكالا تقوم على الوظائف الإدارية أو على السلع أو المناطق الجغرافية أو على شكل مختلط

• نموذج التقسيم الوظيفي :

- يتم التقسيم على أساس وظيفي (تسويق، إنتاج، تمويل) حيث يكون مدير التسويق مثلا مسؤولا عن وظيفة التسويق في جميع الأسواق محلية كانت أم خارجية ويكون مسؤولا لدى المدير العام، وكذلك الشأن بالنسبة لبقية الوظائف .
- قد تكون الطبقة الإدارية الثالثة قائمة على أساس سلعي أو جغرافي لكن المهم هو المستوى الثاني .
- رغم انتشار هذا النموذج على المستوى المحلي فهو نادر على المستوى العالمي.

المزايا والاستخدامات :

- يناسب هذا التقسيم الشركات التي لها خطوط إنتاج قليلة ومتكاملة كالشركات الاستخراجية التي تعمل في قطاع المعادن .
- وحتى لو تعددت خطوط الانتاج فالمهم هو تشابه المنتجات من حيث وسائل تسويقها وتمويلها .
- يشجع النموذج التخصص الوظيفي .
- يركز القرار ويقلل بالتالي من تكرار الوظيفة أو المهمة وتشتت الجهود .
- تكون الإدارة العليا صغيرة لعدم الحاجة للاشتراك في كل صغيرة.

المساوى :

- يؤدي هذا النظام إلى ضيق النظرة لدى كبار المديرين وصعوبة وضع استراتيجية شاملة بسبب ذلك .
- تفقد العمليات الدولية خصوصيتها بسبب معاملتها مثل المحلية .
- يتضمن النموذج تطويلا للإجراءات وإضعافا للمدير المحلي بسبب تشابك المسؤولية وعدم وحدة السلطة الأمره حيث يكون مثلا مدير التسويق المحلي في البلد «س» مسؤولا أمام المدير المحلي إداريا وأمام مدير التسويق الدولي فنيا.

• نموذج التقسيم الجغرافي :

- يتكون من المدير العام إلى جانب مدراء المناطق الجغرافية التي تتولى المسؤولية الكاملة عن العمليات في مناطقها بما في ذلك الإنتاج والتمويل .
- عندما يكون حجم العمليات كبيرا ولا تغطي منطقة أو بلد على كل الشركة متعددة الجنسية، تتساوى المناطق في الأهمية ويدير كل منطقة مدير مساعد .

استخدامات وفوائد النموذج :

- يكون هذا النموذج مفيدا عندما تكون هناك ضرورة لتعديل المزيج التسويقي ليلائم كل منطقة وللتسيق على مستوى المنطقة التي كثيرا ما تكون متشابهة في خصائصها .
- يستخدم أيضا عندما تكون السلعة نمطية ولا تتطلب تقنية عالية غير أن المنافسة حادة في الأسواق مما يستدعي التركيز على التسويق في كل منطقة لوحدها. هنا تركز الإدارة العليا على التخطيط وتترك كثيرا من قرارات التشغيل لمديري المناطق.
- ينجح هذا النظام عندما تكون الفوارق داخل المجموعة الجغرافية محدودة بينما الفوارق بين المجموعات عالية .

المساوى :

- لا يخلو هذا النموذج من مساوئ كصعوبة التنسيق بين المناطق المختلفة .
- يصبح النظام معقدا إذا تعددت المنتجات المتعامل فيها .
- قد يقود إلى اختلافات في إجراءات وسياسات الشركة متعددة الجنسيات من بلد لآخر.

• التقسيم على أساس سلعي :

- يقوم على أساس وجود إدارة مستقلة لكل سلعة أو خط إنتاجي أو مجموعة متشابهة من السلع وعلى رأس كل منها مسؤول على مستوى كل الدول التي توجد بها عمليات الشركة (مدير للأغذية، مدير للأدوية، مدير للأثاث...).
- يكون هذا النموذج مفيدا في حالة وجود خلافات عديدة بين كل سلعة وأخرى(من حيث الخصائص الطبيعية وأساليب التسويق والتمويل) على أن يكون لكل مجموعة سوق كبير بما فيه الكفاية.

• نماذج أخرى مختلطة :

- رأينا أن كل نموذج لا يخلو من مساوئ وأوجه قصور كجمود الهيكل الهرمي عند التمسك بالترج الرئاسي ووحدة الأمر والتمسك باللوائح ، لذا ابتدع الهيكل التنظيمي القائم على فكرة المشروع والهيكل التنظيمي القائم على نظام المصفوفة.

* نظام المصفوفة (Matrix Structure) :

- يجمع بين النمط الوظيفي ونمط التقسيم على أساس المنتجات أو حتى التقسيم الجغرافي ضمن مصفوفة تسمح بوجود فرق عبر الأنشطة المختلفة بهدف تدعيم منتجات أو مشاريع معينة .
- يتعرض العاملون الى سلطتين الأولى رأسية وظيفية الثانية أفقية من الأقسام .
- الفكرة الأساسية هي إجبار المديرين من مختلف الأقسام والتخصصات على التنسيق والتوافق وكسر الحواجز الجغرافية أو الوظيفية أو السلعية.

المزايا :

- كفاءة أكبر في استخدام الموارد .
- خدمة أكبر للزبائن .
- تطوير دائم للمهارات الإدارية العامة والمتخصصة .
- السرعة والمرونة في الاستجابة لمتغيرات البيئة .
- تنسيق كبير بين الأقسام الوظيفية .
- توسيع الوظائف للعاملين .

المساوئ :

- الغموض في السلطة .
- كثرة اللقاءات والنقاشات الطويلة .
- هيمنة بعض الأطراف .
- نمو الصراعات بين الهياكل .
- الحاجة الى التدريب في مجال العلاقات .

* الهيكل القائم على فكرة إدارة المشروع :

- تكون كل عملية تقوم بها الشركة عملية متكاملة تضعها الشركة بمشروع مستقل وتشكل له فريق عمل مستقل ومدير للمشروع يحدث ذلك في المنشآت التي تنصف أعمالها بعدم الاستمرارية أو عدم نمطية الانتاج كأعمال المقاولات ،بناء السفن، عقود تسليم المفتاح.
- يتطلب الأمر إذن التركيز على العمليات وليس على الوظائف .
- تقليل مستويات الهيكل التنظيمي مع زيادة استخدام فرق العمل .
- تمكين العاملين من اتخاذ القرار ذات التأثير الكبير في الأداء .
- الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات .
- التركيز على المهارات المتعددة للعاملين (التدوير الوظيفي) .
- تعليم وتدريب الأفراد كيفية المشاركة في العمل مع الآخرين .
- بناء ثقافة انفتاح وتعاون والتزام بالأداء ومنع التنافس بين الإدارات .

ثانياً: الاعتبارات المتعلقة باختيار الهياكل :

• حجم الأعمال الدولية لدى الشركة :

- طبيعي أنه إذا كانت الأعمال الدولية قليلة بالنسبة لإجمالي أعمال الشركة (أقل من ٥% من إجمالي المبيعات مثلاً) ، فلن تحتاج الشركة لتعديل هيكلها المحلي لاستيعاب ذلك .
- لكن عندما تصبح النسبة ٤٠% أو ٥٠% يصبح من الصعب على الشركة أن تستمر بالهيكل السابق .
- عندما وجدت شركة كامبل الأمريكية للحساء أن ٥٥% من مبيعاتها مصدرها الخارج، أعادت النظر في استراتيجيتها وتوقفت عن التفكير بنفسها على أنها أمريكية صرفة، كما أعادت النظر في هيكلها التنظيمي.

• حجم المنشأة و تطور عملياتها :

- إذا كانت الشركة جديدة أو جديدة على الأعمال الدولية فلن تكون لديها الرغبة لتغيير هيكلها ليلائم الأعمال الدولية؛
- مع اكتساب الخبرة ومرور الزمن يتأكد أن الأعمال الدولية ليست شيئاً عارضاً ويتعين ملاءمة الهيكل معها؛
- مرور الزمن سيكون لدى المدير الثقة بتبني هياكل أكثر تعقيداً.

• فلسفة الشركة وثقافتها :

- بديهياً أن يؤثر توجه المديرين ونظرتهم للأعمال الدولية في النموذج التنظيمي المختار .

- فكلما كان لديهم إلمام بالتقافات الأخرى واندماج في العولمة (النظرة غير الأحادية)، كلما كانوا أكثر ميلا لإعطاء الأعمال الدولية حيزا كبيرا في إدارتهم .
- عموما العولمة وانفتاح الدول سيفرضان على كثير من الشركات التفكير من ذلك المنظور .

• نوعية عمل الشركة واستراتيجيتها :

يقصد هنا نوعية المنتجات التي تتعامل بها، وما إذا كان لديها خطوط إنتاج عميقة ومتوسطة أم محدودة، وهل تعمل في أماكن متفرقة من العالم أم في بلدان محدودة .

كذلك برنامج الشركة وتوسعها المستقبلي واقتصاديات النظم المختلفة .

فكلما تنوعت منتجات الشركة وتعددت مناطق عملياتها، كلما اختارت نمودجا يعكس هذا التنوع كالنموذج السلعي أو الجغرافي .

• وجود الكوادر المؤهلة :

- وجود كوادر مؤهلة لها خبرات في الأعمال الدولية وقدرة على العمل في مناطق مختلفة والتأقلم في بيئتها من شأنه أن :
- يمنح الشركة مرونة في الانتقال من نموذج لآخر .
- يسهل تدريب الكوادر المختلفة لتطبيق النظام المختار .

المحاضرة العاشرة

الإدارة الاستراتيجية في المنشآت الدولية.

إن إعداد المنشأة الدولية لإستراتيجية تمكنها من الدخول إلى الأسواق الدولية، من المتطلبات الأساسية لتأمين البقاء و الاستمرار في الأعمال الدولية ، فالبدائية المنطقية لتكوين استراتيجية العمل المناسب في المنشآت المتعددة الجنسيات هو وجود فهم واضح :

لماهية الاستثمارات التي ستقوم بها؟

و ما هو المستوى الذي ستبلغه هذه الاستثمارات؟

بالإضافة إلى مفهوم و فلسفة التنظيم العام الذي تطبقه لتحقيق هذه الأعمال .

فقد تعتمد المنشآت الدولية عدة **أساليب للدخول إلى الأسواق الدولية** حيث تتفاوت هذه الأساليب بناء على درجة :

- قابليتها و رغبتها في مزاوله الأعمال الدولية .
- إمكانياتها المادية، المالية، و البشرية .
- تصورها و إستراتيجيتها (قصيرة أو بعيدة المدى) .
- الفرص و التهديدات التي تفرزها بيئة الأعمال الدولية .
- مدى اندماج المنظمة (Implication) في الأعمال الدولية (الاستثمار المباشر أو غير المباشر) .
- أسلوب الدخول إلى السوق الدولية (التملك، الشراكة، استثمارات مالية.. الخ).

و قد تفضل المنشآت الدولية أسلوب عن آخر بناء على تصورها، وإمكاناتها، و تجربتها، و كذا الإستراتيجية التي تعتمد عليها للدخول إلى الأسواق

الدولية ، ففي كل الأحوال يتعين عليها **إعداد خطة إستراتيجية و إدارتها بحكمة وفقا لـ :**

- الأهداف التي تريد بلوغها .
- الفرص و التهديدات التي تواجهها .
- الإمكانيات التي تتوفر عليها .

أولاً : التخطيط الإستراتيجي الدولي :

• **مفهوم التخطيط الاستراتيجي** : يعرّف التخطيط الاستراتيجي بشكل عام على أنه: نظام متكامل يتم من خلاله تحديد رسالة الشركة في المستقبل و أهدافها والتصرفات اللازمة لتحقيق ذلك، و الجهود الموجهة نحو تخصيص الموارد .

إن التخطيط الاستراتيجي هو عملية تتبؤ وتوقع لما سيحدث لفترة طويلة الأجل وتخصيص الموارد والإمكانات الموجودة في إطار الزمن الذي تحدده الخطة.

• مراحل عملية التخطيط :

- تحديد .
- جمع المعلومات و تقييم الوضع الحالي .
- وضع الإفتراضات .
- تحديد البدائل و الإختيار .
- تنفيذ الخطة و تقويم النتائج .

• أهمية التخطيط الإستراتيجي :

- يتم تحديد مجالات تميّز المنشأة في المستقبل .
- يمكن تطوير و تنمية مجالات التميّز والتنافس المستقبلية للمنشأة .
- يتم تحديد مجالات أعمالها وأنشطتها بما يتلاءم مع إمكانياتها و طبيعتها .
- يسهل توقع تغيرات البيئة .
- يشكل نظام إنذار مسبق للمنشأة.

ثانياً : مفهوم الإدارة الإستراتيجية :

وفقاً لتعريف (Jauch & Glaueck) تعبّر الإدارة الاستراتيجية : عن جملة القرارات و التصرفات التي تبني من خلالها المنشأة استراتيجية أو استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافها .

في حين يرى P.Kotler أنها : عملية تتبنى من خلالها المنشأة علاقتها ببيئتها الخارجية و تحدد أهدافها و استراتيجياتها المتعلقة بنموّ محفظة الأعمال لكل النشاطات الممارسة .

مما سبق يتضح لنا بأنه فضلاً عن كون الإدارة الإستراتيجية عملية قبلية ، فهي عملية مستمرة حالية و مستقبلية كذلك .. بحيث تتضمن مراحلها : ١- صياغة الإستراتيجية . ٢- تنفيذها . ٣- الرقابة عليها .

فهي إذن و إن اعتبرت ثمرة لتطور التخطيط الاستراتيجي، فإنها تتميز عنه بكونها عملية ديناميكية متواصلة.

• مراحل الإدارة الإستراتيجية :

- ١- مرحلة التخطيط الاستراتيجي .
- ٢- مرحلة تنفيذ الإستراتيجية .
- ٣- مرحلة المراجعة و التقييم .

ثالثاً: استراتيجيات الدخول للأسواق :

هناك جدل حول إستراتيجية الدخول إلى الأسواق الدولية إن كانت في شكل :

- تملك للمشروع بنسبة ١٠٠% .
- استثمارات مشتركة (شراكة) تكون فيها نسبة التملك أقل من ١٠٠% .
- تحالفات إستراتيجية .

كما قد يمتد هذا الجدل ليشمل المزايا النسبية التي تحصل عليها المنشأة من جراء الأسلوب الذي تعتمده للقيام بأعمالها الدولية.

• استراتيجيات الدخول للأسواق :

- ١- إستراتيجية التملك التام : أي تملك للمشروعات والاستثمارات بنسبة ١٠٠%.

تعد هذه الإستراتيجية الطريقة الأسرع لتحقيق تواجد مميز في السوق و كذا تحقيق الربحية وهو أمر تفضله الشركات متعددة الجنسيات. فالمنشأة الدولية بقدراتها المالية و الفنية تستطيع من التأثير بصفة عميقة في أي نظام لسوق معينة إذا ما عملت بصورة مستقلة لأنها تستطيع الاستفادة من الفروقات المحلية في كلفة رأس المال، والعمالة ورضا المستهلكين.

كما تفضل المنشأة الدولية العمل في ظل نظام رقابي مركزي مع الشركة الأم، و تملك بنسبة ١٠٠%.

إلا أن هذا الأمر لا يكون متاحاً في كل الأوقات (الفرص بهذا الشكل غير متوفرة باستمرار بسبب القيود التي تفرضها الدول المضيفة بخصوص تملك الأجانب داخل حدودها الجغرافية).

* أسباب تفضيل التملك الكامل :

- ما لديها من تجارب سيئة عن الاستثمارات المشتركة .
- تندي مستوى الثقة مع الشركاء الأجانب .
- عدم التأكد من حملة الأسهم المحليين .
- صعوبة الاحتفاظ طويل الأجل بحصة الشراكة فيه .
- تعارض المصالح حول سياسات التوظيف في المشروع المشترك .

* شروط إستراتيجية التملك المشترك المثلى :

- ترى المنشآت الدولية أن نجاح الإستراتيجية المثلى للتملك المشترك يتطلب توفر خمسة (٥) عوامل هي :
- توفر المركز التنافسي للمنشأة في السوق الأجنبي .
- توفر شركاء مقبولين .
- توفر قيود قانونية لضمان التزام الطرفين المتعاقدين .
- دراسة علاقة الكلفة/المنفعة.
- توفر الاحتياجات الضرورية لنجاح النظام الرقابي .

٢- أستراتيجية الشراكة Partnership Strategy:

قد تضطر المنشأة الدولية للشراكة و الدخول التدريجي في السوق من خلال الاستثمارات المشتركة *Joint Ventures* أو عن طريق العقود الأخرى، و ذلك نتيجة : (قوانين بعض البلدان أو بفعل بعض الظروف الأخرى) .

و تتضمن إستراتيجية الشراكة، مساهمة الشركة المتعددة الجنسيات مع شركة محلية في إنشاء شركة جديدة بالشراكة في البلد المضيف حيث يتم التفاوض بخصوص جملة من الالتزامات و الأصول لكلا الطرفين.

و نقصد هنا بالالتزامات نقل المنشأة الدولية لأصولها، و موظفيها، و خبرتها أو استثماراتها الأخرى للشركة المحلية بيعا أو تأجيرا أو العكس (من الشركة المحلية على الشركة الأجنبية).

و يترتب على هذه الالتزامات المتبادلة حقوقا على شكل عقد أو حصة ، و من أمثلة هذه القابلة للنقل؛ النسخ Copy Rights، العلامة التجارية Trade mark، براءات الاختراع Patents، المهارات و المعرفة Skills & Knowledge.

فبناء على ما تقدم تراعي المنشآت الدولية في اختيار المشروع أن يكون على أساس :

- الملكية و التعاقد .
- سياسة التشغيل في حدود القدرات المتبادلة لأطراف ذات العلاقة بالاتفاق (المنشأة الدولية، و الحكومة المضيفة).
- كما أن هنا أشكال أخرى من الاتفاقيات تحصل بين المنشآت الدولية و الشركة المحلية الراغبة في الدخول باستثمارات مشتركة في السوق المحلية، من ضمنها عقود التكنولوجيا (الترخيص) الذي يكون بديلا مناسباً للاستثمار المباشر في الحالات التالية :
- عندما لا تتوفر الأموال لدى الشركة الأجنبية للإففاق على الاستثمار المباشر (التملك، الشراكة، العقود..).
- عندما لا تتوفر الخبرة اللازمة لدى الشركة الأجنبية، أو عدم تمكنها من إدارة المشروع.
- عندما تكون المنافسة قوية جدا في السوق، أو وجود قيود صعبة لدخول إلى السوق في شكل استثمار مباشر.
- عندما يكون هناك مخاطر سياسية في البلد المضيف.

٣- التحالفات الإستراتيجية Strategic Alliances :

مفهوم التحالف الإستراتيجي: هو اتفاقية تعاونية بين الشركات المتنافسة أو غير المتنافسة التي تبحث عن فرص استثمار أو تملك

- تعقد التحالفات بين شركتين أو أكثر للدخول في تحالف حول إحدى المشاريع.
- من الممكن أن يكون التحالف في شكل اتفاقية قصيرة الأجل تتضمن حل مشكلة معينة (التعاون في تطوير منتج جديد).

من أمثلة التحالفات :

- GM مع Toyota عام ١٩٨٩ .
- بين Kodak و Canon حيث تنتج الأخيرة آلات نسخ و تصوير تباع تحت علامة الأولى.
- Motorola & Toshiba

نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجه المنشأة الدولية للدخول إلى الأسواق الدولية، قد تعتمد الكثير من المنشآت أسلوب التحالف.

أسباب قيام التحالف الإستراتيجي :

تسعى المنشآت إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال الدخول في تحالفات إستراتيجية مع المنافسين الحقيقيين لها نظراً لعدة أسباب من ضمنها

١- تسهيل الدخول إلى السوق (Motorola & Toshiba, 1987).

٢- تقاسم التكاليف الثابتة التي تنشأ عن الحاجة لتطوير منتج جديد.

حيث ساعدت شركة Toshiba شركة Motorola في الدخول إلى السوق اليابانية و تسويق منتجاتها (الهواتف الخلية)، كما توسطت لدى الحكومة اليابانية بخصوص السماح لها بالدخول إلى السوق اليابانية بصفة رسمية و الحصول على موجات الراديو لنصب شبكات الاتصال الخاصة بأعمالها .

٣- الجمع بين المهارات و الأصول الثابتة التكاملية (تحالف كل من شركة AT&T و NEC لتبادل المهارات التقنية).

و يعتبر هذا السبب أحسن دلالة على قيام التحالفات حيث أن التبادلات المتكافئة للكفاءات المتميزة هي أساس لمعظم التحالفات الإستراتيجية الناجحة.

قامت شركة AT&T بنقل مهاراتها و تقنياتها الخاصة بتطوير أجهزة الكمبيوتر إلى شركة NEC. و في المقابل منحت NEC إلى AT&T حق الوصول إلى التقنية التي تشكل الأساس لرقائق الكمبيوتر المنطقية المتقدمة.

٤- تدخل الشركات في تحالفات إستراتيجية بغرض الحصول على معايير تقنية لصناعتها.

قامت شركة Philips بتحالف إستراتيجي مع منافستها شركة Matsushita لتصنيع و تسويق النظام الرقمي المدمج و الذي تعتبر شركة Philips الرائدة فيه.

و كان الدافع و الهدف من وراء ذلك هو :

- اعتقاد Philips بأن الارتباط مع Matsushita قد يساعد على إرساء نظام DOC كمعيار تقني جديد في مجال صناعة معدات التسجيل والأجهزة الإلكترونية.

- منافسة Philips لشركة Sony التي قامت بتطوير جهاز مدمج صغير منافس، و أرادت به أن تقوم بإرساء معايير فنية جديدة. فبهذا الشكل يعتبر التحالف بمثابة إجراء تكتيكيًا لمنافسة شركة Sony.

محددات التحالفات الإستراتيجية :

و بناء على ما سبق يمكننا تصنيف أسباب قيام التحالفات الإستراتيجية إلى مبررات :

أ- اقتصادية . ب- التقدم التكنولوجي . ج- فرص السوق.

نلاحظ وجود عاملان يلعبان أدوارا هامة في فروقات بارزة في البدائل الإستراتيجية التي تبنتها الشركات المتعددة الجنسيات في صناعات عديدة ، و هما : ١- الدخول للسوق الأجنبي الجديد . ٢- التطوير والبحث .

مزايا البحث و التطوير : يمكننا ملاحظة أن :

١- التحالفات الإستراتيجية تمهد لدخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق بتكاليف ملائمة تتفق بصورة مشتركة على البحث و التطوير.

هذا الأسلوب هو الأكثر انتشارا لنشوء التحالفات (بناء الطائرات، تطوير أجهزة الكمبيوتر، أبحاث الهندسة الوراثية، و السيارات..الخ).

٢- تركيز العمل على نطاق عالمي يتطلب وجود ظروفًا اقتصادية ملائمة و بحثًا تطوريًا عالية التقدم، و في كثير من الأحيان قد لا يكون السوق هو المشكلة الأولى بالنسبة للتحالفات، و إنما الميزة الجديدة التي سيفرد بها التحالف في السوق الجديدة.

هذا ما ينطبق على العديد من الصناعات كصناعات الأدوية، و الصناعات الكيماوية الخفيفة، الأجهزة الطبية..الخ).

٣- هناك جانبان مهمان في التحالفات الإستراتيجية هما التكلفة و الالتزامات المتبادلة بين الشركاء، هذا الجانب يساعد كثيرا كل طرف على استخدام القدرات المتوفرة لديه و تقاسم التكاليف المترتبة عن المخاطرة.

المخاطرة تكون منخفضة لما تكون الاتفاقيات المعقودة (التحالفات) طويلة الأجل، وذات رؤوس أموال كبيرة، حيث يكون بإمكان الشركتان اقتسام أي مخاطر أخرى.

٤- من الجوانب المهمة في التحالفات الإستراتيجية هو البحث و التطوير للسلع و الخدمات (تتقاسم الشركات عملية البحث و التطوير حيث تتكفل كل واحدة بتطوير جزء من الأجزاء المكونة للسلعة).

خاص بالسلع الصناعي (بناء الطائرات، السيارات، المعدات الصناعية، الصناعات الإلكترونية..الخ).

منافع التحالفات الإستراتيجية :

- موارد مكملة . - المشاركة في المخاطر .

- تقليل المنافسة . - رأس المال ووقت الوصول للسوق الدولي.

المحاضرة 11 :

إدارة الموارد البشرية الدولية

(تنمية الموارد البشرية في الأعمال الدولية)

يعتبر تطوير رأس المال البشري من الأعمال الجوهرية التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للشركات. و في هذا المجال تؤدي ش.م.ج دورا بالغ الأهمية لزيادة الأصول البشرية لديها (*Human Assets*)، و الرفع من كفاءتهم و مهاراتهم بغرض التكيف و التأقلم مع بيئة الأعمال الدولية.

أولاً: التعريف بإدارة الموارد البشرية:

- يعرف *George Milkovech* : "إدارة الموارد البشرية على أنها تلك الإدارة التي تتخذ سلسلة من القرارات الخاصة بالعلاقات الوظيفية و المؤثرة في فعالية المنظمة و فعالية الموظفين".

- يعرف *Michael Poole* إدارة الموارد البشرية على أنها العملية الخاصة باستقطاب الأفراد و تطويرهم و المحافظة عليهم في إطار تحقيق أهداف المنظمة و تحقيق أهدافهم.

بناء على التعريفين السابقين يمكن ملاحظة أن مضمون هذه الإدارة يمثل المحور الأساسي في تنظيم العلاقات بين المنظمة وموظفيها.

فهي الإدارة التي تختص باستقطاب و توظيف و اختيار و تطوير و تدريب و تحفيز و مكافأة العاملين في المنظمة.

و من هذا المنظور يعتبرها *Michael Alvert* إدارة إستراتيجية هامة تعمل في إطار المفاهيم التالية:

- اشتراكها في التخطيط الاستراتيجي الشامل للمنظمة.
- اعتبار الموظفين (العنصر البشري) أصولا استثمارية يجب إدارتها وتطويرها بفعالية و كفاءة.
- يجب أن تصمم البرامج، وتعد السياسات بشكل يتوافق مع متطلبات الموظفين الاقتصادية و طموحاتهم الوظيفية.
- تعمل على تهيئة المناخ الوظيفي في مجال العمل بشكل يساعد الموظفين على تقديم أقصى طاقاتهم و استغلال مهاراتهم
- يجب تصميم و إعداد سياسات و نشاطات إدارة الموارد البشرية بشكل يحقق التناغم و التناسق فيما بينهم و بين بقية أهداف و سياسات و نشاطات القطاعات الإدارية الأخرى في المنظمة .

● وظائف إدارة الموارد البشرية :

- الإستقطاب و الإختيار .
 - تقييم الأداء .
 - تحديد الأجور و الرواتب .
 - التخطيط للإحتياجات البشرية .
 - الترقيات .
 - التدريب و التطوير .
- و على المستوى الدولي يصبح الأمر أكثر تعقيدا لكثرة العاملين وتنوع جنسياتهم و لغاتهم و اعتقاداته، و تفاوت مهاراتهم، وتشتتهم الجغرافي، واختلاف ظروفهم المعيشية.. الخ

و في هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على بعض الاستراتيجيات المتبعة من طرف ش.م.ج بخصوص :

- التوظيف و التدريب .
- التعويض (الأجور و الحوافز)،
- التطوير الوظيفي .
- الاتصال.

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي على التوظيف :

- تقدر مصادر الأمم المتحدة أن عدد الوظائف التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات بحوالي ٧٣ مليون وظيفة، منها ٦٠% في الدول النامية.
- و هناك عدة عوامل تؤثر في عملية التوظيف التي تنتج عن التوسع في الاستثمارات الأجنبية منها:
 - ١- إذا كان المشروع جزءا من الاستثمارات الحيوية،
 - ٢- مدى ملائمة المناخ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في السوق المحلي (بلد المضيف) للشركة المتعددة الجنسية.
- و ينتج عن عملية التوظيف التي توفرها الاستثمارات الأجنبية أبعاد مباشرة و غير مباشرة من بينها ما يلي :

التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة
الإيجابية	
خلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.	مضاعفة التأثيرات الإيجابية (زيادة القوة الشرائية، تحسين السيولة النقدية، الرفاهية .. الخ)
أجور أعلى مقابل زيادة في الإنتاجية.	نقل خبرات فنية جديدة وإدارية إلى القوى العاملة المحلية.
استحداث وظائف و أعمال إضافية في البلد المضيف.	جذب كفاءات للعمل في فروع ش.م.ج في البلد المضيف
التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة
السلبية	
نقص الوظائف في البلد الأم للشركة المتعددة الجنسية.	١. يقلل من فرص العمل إذا كان الاستثمار تملك مشروع قائم.
التغيير في مستوى الأجور في البلد المضيف و البلد الأم.	٢. نشوب خلافات مع النقابات العمالية.
دخول شركات استثمار أجنبية محل الشركات التي استثمرت خارج البلد.	٣. يحدث اختلال في التوازن الوظيفي بين مختلف المناطق.

ثالثاً : التعويضات :

- تقدم الشركات المتعددة الجنسيات تعويضات و حوافز مرتفعة بالمقارنة لما تعرضه الشركات المحلية. و هدف من وراء ذلك:
- استقطاب أفضل المهارات الإدارية و الفنية المحلية العاملة في الشركات الوطنية في البلد المضيف.
 - هذا الإجراء من جانب ش.م.ج يعمل على زيادة الأجور و الحوافز في مناطق جغرافية أخرى داخل البلد.
 - كما يعمل على زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل البلد المضيف.
- يترتب عن هذا المستوى من الأجور متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال في الفروع التابعة ش.م.ج أكثر مما هو عليه في الشركات المحلية في البلد المضيف ، كما تتحسن إلى جانب الأجور في الكثير من الصناعات :
- ظروف العمل .
 - الخدمات الاجتماعية .
 - و العديد من الأمور غير النقدية (حوافز غير نقدية) التي تقدمها الشركة المتعددة الجنسية في البلد المضيف.

رابعاً : تطوير الموارد البشرية :

تعمل الشركات بصورة مباشرة في تنمية الموارد البشرية العاملة لديها من خلال :

- توفير فرص التدريب الإضافي للخريجين من المدارس و الجامعات للحصول على احتياجاتها من المهارات المطلوبة .
 - كما تقوم بتقديم الحوافز للموظفين لزيادة مهاراتهم.
- *فالشركة عموماً ليس لها تأثير على النظام التعليم الرسمي، وبالتالي فإنها لا تستطيع الحصول على احتياجاتها من المهارات المطلوبة إلا من خلال التدريب.

يعتمد مجال التدريب المطلوب للموظفين على استراتيجيات ش.م.ج على النحو التالي:

١- استراتيجيات التكامل البسيطة : تكون الشركة مهتمة أكثر بمزايا عروض العمل المحلية قليلة التكاليف، ولذلك تلجأ إلى توظيف العمالة

غير الماهرة وشبه الماهرة و تدريبهم على مهارات عمل محدودة.

٢- حالة إتباع إستراتيجية ظرفية : في هذه الحالة يكون :

- حجم و نوعية التدريب محدد حسب الظروف التي تمر بها عملية الإنتاج للسوق المحلي،
- تقدم برامج تدريب حسب الاحتياجات المحلية و متطلبات الشركة التابعة.

٣- حالة إتباع إستراتيجية التكامل المعقدة:

في هذه الحالة تكون هناك حاجة أكبر لتنسيق التدريب و دعمه، حيث يكون التطوير و التنفيذ على المستوى الدولي مهماً لإعداد إستراتيجية تكاملية معقدة.

و على هذا المستوى تحاول ش.م.ج تطوير مزيج من سياسات إدارة الموارد البشرية من ضمنها :

- القيام بنقل الموظفين التنفيذيين القداماء إلى الإدارة العامة أو المركزية (تتم العملية في أي وقت).
- إعادة توزيع الموظفين الآخرين على الإدارات التي تكون في حاجة إلى وظائفهم حتى و لو كان مكان العمل في دولة أو منطقة جغرافية أخرى* .

إلا أنه لا يتم نقل أي واحد من مكانه قبل اجتياز برنامج تدريب خاص بالمكان أو العمل الجديد

• محددات البرامج التدريبية :

توفر ش.م.ج برامج تدريبية في فروعها الخارجية مماثلة لنوع ومستوى التدريب في المقر الرئيسي للشركة الأم، و يختلف نوع التدريب فيها باختلاف :

- المستوى الوظيفي للعامل و الصناعة .
- نوع استراتيجية الدخول للشركة في السوق (تملك، أو مشاركة) .
- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة .
- الأساليب الإدارية المستخدمة في الشركات التابعة والتي تؤثر على حجم و نوعية التدريب
- تقوم شركة ديمرل بنز Daimler Benz الألمانية المنتجة لسيارات Mercedes تنفيذ برامج تدريب مهنية في جميع الدول التي لها فيها وكالات تجارية.
- تدريب سنويا حوالي ٢٥٠٠ موظف في فروعها التابعة في الدول النامية.
- و يتم تدريب :

* الجزء الأول في مكان العمل . * أما الجزء الثاني فيتم تدريبه في قاعات المحاضرات،

* بينما يتم تدريب الجزء الثالث في ورش حرفية تابعة للمصنع.

• خامساً: إدارة الموارد البشرية في ش.م.ج :

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات لإدارة أعمالها في فروعها الخارجية على المغتربين من البلد الأم Expatriates (3% من المغتربين العاملين هم يابانيون، 4% أمريكيون) معظمهم يعمل في الوظائف العليا أو الوظائف الفنية الرئيسية.

إلا أن مع مطلع الثمانينيات، بدأت ش.م.ج الاعتماد على الموظفين المغتربين المحليين من الدول النامية لعدة أسباب منها :

- التغيير الملحوظ في استراتيجيات الإنتاج الدولي . - دورة حياة عمل المغترب الأمريكي قصيرة و عالية التكلفة
 - عدم قدرة المغترب الأمريكي و الياباني التفاعل مع بعض البيئات . - أن المدير المغترب من الدول النامية أقل تكلفة .
 - للمدير المحلي استعداد أكبر على التعامل مع بيئات عديدة خاصة إذا كان يعمل في بيئته المحلية .
 - و بناء على ما تقدم تعمل ش.م.ج على تدريب و تأهيل عدد من المدراء الدوليين الذين تكون لهم قابلية التحرك من بلد إلى آخر وفقاً للطلب عليهم في أي منطقة من العالم تتطلب وجودهم، مما :
 - يجعل الاعتماد على المغتربين من البلد الأم أقل شأن مقارنة بالتكلفة المتدنية للمديرين المحليين،
 - يشكل استجابة لضغوط الحكومات المضيفة لاستخدام الموظفين المحليين.
- لقد أدت هذه التغيرات في ش.م.ج إلى الاستبدال التدريجي للمغتربين من البلد الأم بالمغتربين من الدول النامية أو الدول المضيفة (مثال على ذلك؛ ما قامت به شركة Hp العاملة في الصين حيث قامت في سنة 1990م بتدريب عدد من الموظفين الصينيين مما مكن من تخفيض عدد المغتربين الأمريكيين العاملين في الصين من 20% إلى 4%.

• سادساً : تصنيف ش.م.ج وفق معيار التوظيف :

يمكن تصنيف الشركات وفق معيار سياسات التوظيف التي تتبعها إلى أربعة أنواع رئيسية كما يلي:

1- الشركات ذات التركيز العرقي Ethnocentric :

يوجد قيم و معتقدات متشابهة خاصة في الشركات التابعة كتلك الموجودة في الشركة الأم و عليه :

- تتم معظم الاتصالات و نقل المعلومات بالاتجاه واحد (من الشركة الأم على الشركة التابعة).
- يكون فيها معظم الموظفين الرئيسيين من البلد الأم (مغتربين).

2- الشركات ذات التركيز العرقي المتعدد Polycentric :

- هناك نوع من الاستقلالية الذاتية التي تتصف بها الشركات التي تعمل ضمن هذا النمط.
- الاتصال بالشركة الأم يكون محدوداً .
- تتخذ الشركة قراراتها التنظيمية بدون الرجوع إلى الإدارة العامة بالشركة الأم.
- كما يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالتنسيق مع الشركة الأم.
- يتم اختيار معظم الموظفين من البلد المضيف.

3- الشركات ذات التركيز العالمي Geocentric :

- الاتصال في الاتجاهين.
- لا يتم تشكيل الفريق الإداري على أساس المصالح في البلد المضيف.
- يتم استقطاب الموظفين من أي منطقة في العالم و استخدامهم في أي منطقة أخرى في العالم.

4- الشركات ذات التركيز الإقليمي Regiocentric :

- تعيين الموظفين و المدراء و إدارتهم على أساس إقليمي.
- يتمتع المدراء الإقليميون بصلاحيات و استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات.
- تنحصر حركة و تنقلات الموظفين و المدراء محصورة فقط بين الأقاليم داخل البلد المضيف.

سابعاً : استراتيجيات التوظيف :

تتوفر ش.م.ج على ثلاثة مصادر أساسية للتوظيف من مواطن:

- البلد الأم للشركة .
- البلد المضيف للشركة .
- بلد ثالث .

يمتاز كل مصدر من هذه المصادر بمزايا وعيوب كما هو موضح في الجدول التالي :

مصدر التوظيف	المزايا	العيوب
البلد الأم	التآلف مع أهداف الشركة، الولاء للشركة، الكفاءة التكنولوجية، سهولة الرقابة على الأداء.	صعوبة التكيف مع البيئة الأجنبية، تكاليف عالية على التدريب، الضغوط المستمرة في مكان العمل، مشكلات التكيف الأسرية.
البلد المضيف	منسجم مع البلد المضيف، تكاليف أقل للمحافظة على الموظف، إمكانية الترقية (الموظفين المحليين)، الاستجابة لضغوط الحكومة المضيفة (التوظيف المحلي).	صعوبة الرقابة على عمل الموظف، صعوبة الاتصال، ضعف فرص العمل أمام الموظفين والعمال المحليين.
البلد الثالث	مدراء دوليين، أقل كلفة.	حساسية البلد المضيف، منافسة المواطنين المحليين.

كما يشترط أن تتوفر في الموظف المترشح الصفات التالية:

- المؤهل العلمي .
- اللباقة و الود في التعامل .
- القدرة على التكيف و التفاعل الثقافي.
- الخبرة السابقة في العيش خارج الوطن الأم،
- عدم التحيز العرقي أو الديني،

لقد ساد في أوائل مرحلة العولمة (السبعينيات) نمط التوظيف ذو التركيز العرقي. و الآن الكفة تتجه نحو التوظيف ذو التركيز العالمي.

ثامناً : الاتصال الإداري :

من أكثر المهارات أهمية في الموظف أو المدير المرشح للعمل في ش.م.ج هي القدرة على الاتصال. و لكي يتم الاتصال الإداري بسهولة بين الشركة الأم و الشركة التابعة، فإن **أنماط الموظفين الذين يجري توظيفهم** هو كما يلي بالجدول الموالي:

في الشركة الأم	في الشركة التابعة
مواطن من البلد الأم مع خبرة في البلد المضيف.	مدير من البلد الأم، مدير من البلد المضيف، مدير من البلد الأم تم تدريبه في بلد الشركة الأم.
مدير من البلد المضيف تم تدريبه في البلد الأم للشركة.	مدير دولي تدرب للعمل في أي منطقة من العالم.

بناء على ما تقدم نلاحظ أن أمام ش.م.ج بدائل عديدة لتحقيق الاتصال الفعال بالشركة التابعة لها. و لما تنتقل الشركة إلى مرحلة العولمة

Globalization تبدأ في البحث عن : مدراء مدربين للعمل على المستوى الدولي بغض النظر عن جنسيتهم* .

*أتجهت بعض ش.م.ج (الأمريكية) في أونة الأخيرة إلى توظيف مدراء هنود ممن تدربوا في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا للعمل في شركاتها التابعة والعاملة في الهند.

من المهارات الدقيقة و المهمة للمدير الدولي المغترب:

- مهارات الاتصال و الصبر و الإصغاء.

إلى جانب مهارات أخرى مثل:

- الكفاءة الوظيفية .
- القدرة على التحدث مع الآخرين و بناء علاقات معهم .
- التحكم في اللغات الأجنبية .
- قابلية التكيف الأسري مع البيئة الخارجية.

تاسعاً : تدريب المدراء الدوليين :

- نظرا لأهمية التأقلم و التكيف مع بيئة الأعمال الدولية و بالأخص الجوانب المالية و التجارية و الاجتماعية و الثقافية منها، تقدم ش.م.ج العديد من برامج التدريب للمدراء و المرشحين للعمل على نطاق عالمي، و من هذه البرامج:
- برامج إعداد المديرين للقيام بزيارة عمل للدول المضيفة للاستثمار .
 - برامج التدريب لاستخدام اللغة أو اللغات.
 - برامج إعداد المديرين لكتابة تقارير مختصرة عن البلد المضيف.
 - تدريب المدير و أسرته على التعامل مع الثقافة السائدة في البلاد المضيف و الخاصة ب:(البروتوكولات، الأعراف الاجتماعية، الضيافة، المناسبات الدينية و الوطنية..الخ).
 - برامج الإدارة العامة للمدراء في معاهد متخصصة.
 - برامج بخصوص تقنيات التفاوض ضمن الأعراف التجارية في البلد المضيف.

المحاضرة الثانية عشر :

الإدارة المالية الدولية

أولاً: ماهية الإدارة المالية الدولية :

● مفهوم الإدارة المالية :

تتعلق الإدارة المالية بإيجاد الأموال الكفيلة بتمويل العمليات الرأسمالية والتشغيلية بأقل تكلفة ، وإدارة الأموال الموجودة بحيث تحقق دخلا وتكون متاحة عند الحاجة في ذات الوقت .

من هنا فإن للإدارة المالية الدولية شقين أساسيين :

- الأول يتعلق بإيجاد الأموال أو ما يسمى بتمويل الشركات؛
- الثاني يتعلق بإدارة هذه الأموال المتاحة ، أو ما يسمى بإدارة الاستثمار .

● الإدارة المالية الدولية :

إذا ما قدمنا مفهوم الإدارة المالية بمعطيات دولية فإن العملية ستكون أكثر تعقيدا وذلك مثلا لوجود عملات مختلفة وسلطات نقدية مختلفة و أسعار فائدة مختلفة ، وبالتالي تكلفة رأس مال و بورصات مختلفة ونظم مختلفة، مما يعطي لهذه الإدارة بعدا مختلفا .

● المحاسبة في الأعمال الدولية :

إن الارتباط وثيق بين المحاسبة والمالية الدولية ، لأن هذه الأخيرة تقوم على قاعدة البيانات التي توفرها المحاسبة، علما أن لكل منها وظيفة مختلفة ومن المشاكل المطروحة أمام المحاسبة الدولية لدينا:

- ترجمة العملات .
- توحيد الحسابات .
- معاملة اسم الشهرة .
- التضخم .
- تفاصيل العمليات المحاسبية المطلوبة تختلف عبر الدول .

● الضرائب في البيئة الدولية :

- قضية الازدواج الضريبي .
- الاتفاقيات الضريبية .
- الضرائب المحلية والضرائب الدولية

ثانياً : تمويل الشركات دولياً :

● التمويل بالدين :

يتم التمويل بالدين إما من خلال البنوك مباشرة أو من خلال السندات ومشتقاتها؛ وبفعل التطورات الحاصلة في البيئة المالية فقد ارتفع هذا النوع من الديون؛ لقد أصبح بإمكان الشركات أن تبحث عن القروض في أماكن بعيدة خلاف بلدها الأصلي عبر بنوك عالمية ومحلية؛ كما أصبح بإمكانها طرح سندات مقومة بعملات متداولة في أكثر من سوق خلاف ز إن ندرة رأس المال حسب ما يرى بعض الاقتصاديين لم تعد عائقا أمام أية فكرة جيدة في أي بلد حيث يمكن جمع الأموال من أماكن عديدة خارج مقر الشركة بلدها الأصلي.

● التمويل من خلال حقوق المساهمين :

- تمول الشركات أصولها من توليفة من الدين ورأس المال أي ما يقدمه المساهمون؛
- وتختلف نسبة الديون في تمويل الأصول بين البلدان، إذ تصل في اليابان مثلا ٨٠% حيث هناك درجة اعتمادية قوية بين البنوك والشركات مما يجعل إرضاء البنك أهم في ذهن الإدارة؛
- تقل النسبة في الدول الغربية لصالح التمويل بحقوق المساهمين التي تفوق ٥٠% لذا تضع الشركات أعينها على البورصة
- أما من حيث قيام الشركات بطرح أسهمها في بورصات الدول خارج مقرها الرئيس فما يزال في بدايته وحجمه قليل نسبيا.

● إدارة التدفق النقدي :

- لقد علمنا فيما سبق بأن الإدارة المالية تعني التدبير والتحكم في الموارد المالية للشركة، وهدفها هو المحافظة على سيولة الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها وجني أرباح من الأصول المالية .
- على الإدارة إذن أن تعمل لتكامل التدفق النقدي مع الاحتياجات المستقبلية للتأكد من أن المال متوفر عند الحاجة وبذلك تتمكن من تمويل نشاطاتها دون توقف وبأقل تكلفة بما في ذلك طبعا تكلفة الفرصة البديلة.

● المصادر الداخلية للأموال :

- مثلما تستطيع الإدارة محليا تحريك الأموال بين إداراتها، هناك فرصة أكبر على المستوى الدولي حيث توجد حاجة لدى بعض الفروع وفوائض لدى أخرى، ومن واجب الإدارة العليا أحيانا تشجيع ذلك بل وفرضه بين شركاتها؛
- قد يأخذ ذلك عدة أشكال، فمجرد تأجيل الدفع بين الشركات التابعة فيه منفعة للشركتين الزميلتين التابعتين للشركة متعددة الجنسيات.

● إدارة رأس المال العامل:

- يشمل رأس المال العامل النقد باسم الشركة لدى البنوك والمخزون السلعي والحسابات المدينة (تحت التحصيل) والحسابات الدائنة.
- تتعقد إدارة رأس المال العامل عبر البلدان بسبب القوانين الحكومية التي تضع قيودا على التحويل ويسبب اختلاف معدلات التضخم والتغيير في أسعار العملات .

● لو أخذنا إدارة النقد السائل فإننا نجد أن الإدارة السليمة تقتضي ما يلي :

- معرفة احتياجات الشركات التابعة واحتياجات الشركات الزميلة وكذا احتياجات الرئاسة .
- معرفة أحسن وسيلة لتحويل النقد الزائد من الشركة التابعة إلى المركز .
- معرفة أحسن وجهة لاستخدام النقد بعد ذلك .

● إدارة رأس المال العامل:

- يشمل رأس المال العامل النقد باسم الشركة لدى البنوك والمخزون السلعي والحسابات المدينة (تحت التحصيل) والحسابات الدائنة.
- تتعقد إدارة رأس المال العامل عبر البلدان بسبب القوانين الحكومية التي تضع قيودا على التحويل ويسبب اختلاف معدلات التضخم والتغيير في أسعار العملات .

● ثالثا: إدارة مخاطر التضخم والعملات والمخاطر الاستثمارية :

● إدارة مخاطر التضخم :

- ليس هناك قطر لا يعاني من تضخم في الأسعار الداخلية مهما كانت درجة التضخم بل إن استقرار الأسعار صار يعرف بأنه تضخم طفيف (أقل من ٥% في العام) .
- ينخر التضخم من قيمة الأصول المالية في الوقت الذي يقل فيه من عبء الخصوم مشجعا بذلك الاقتراض مالم تلغ نسب الفوائد جاذبيته .
- الأقطار التي تعاني من معدلات تضخم عالية هي في العادة صاحبة عملة متدهورة القوة الشرائية داخليا ومن ثم خارجيا .
- رد الفعل الطبيعي في حالة التضخم يتمثل في إخراج العملة بسرعة من القطر صاحب التضخم العالي أو استثمارها داخله لكن في أصول عينية لا تتأثر سلبا بالتضخم (العقار وما شابه) إذا كان إخراج الأموال صعبا؛
- هناك أيضا اللجوء إلى رفع أسعار المنتجات عند ارتفاع أسعار المدخلات، أو اللجوء لحلول مختلفة (تغيير النوعية، المكونات، الحجم..)؛
- محاربة آثار التضخم تقتضي القدرة على التنبؤ بمعدلاته وذلك جزء من الإدارة والتخطيط في مجالات كثيرة.

● مخاطر تقلب أسعار صرف العملات :

- انتهى عهد العملات ذات الأسعار الثابتة وأصبح كثير منها يتغير من يوم ليوم، وبينما تسعى السلطات لجعل أسعار عملاتها مستقرة يبقى خطر التقلب قائما .

- يؤدي احتمال التغير في أسعار العملات إلى ثلاثة أنواع من الانكشافات هي :

أ- الانكشاف المحاسبي :

■ وهو ما يحدث عند ترجمة البيانات المالية (الحسابات الختامية) من عملة البلد المضيف إلى عملة المقر أو أية عملة أخرى في الوقت الذي تكون فيه قيمة هذه العملات أمام بعضها البعض قد تغيرت؛

■ تقود الترجمة إلى ربح أو خسارة عند قيام الشركة الأم بإعداد بياناتها الموحدة في نهاية السنة المالية أو حتى قبل ذلك (لايتعلق الأمر بتدفق نقدي حقيقي)؛

■ اعتمادا على الطريقة المحاسبية المتبعة يمكن ترحيل الأرباح والخسائر إما إلى حساب الأرباح والخسائر أو إلى حساب خاص.

ب- انكشاف التبادل :

■ هو التغير في قيمة الحسابات الدائنة أو المدينة والذي فيه يتغير المبلغ المدفوع أو المستلم عندما تحين ساعة السداد بسبب تغير سعر العملة ما بين وقت الالتزام ووقت السداد؛

■ أي أن الأمر يتعلق بحسابات للشركة تحت التحصيل بعملة أجنبية نشأت بتبادل تجاري أو معاملات في الخارج.

ج- الانكشاف الاقتصادي :

■ تتغير قيمة الشركة ككل عندما يؤثر التغير في سعر العملة على عملياتها المستقبلية؛

■ مثاله أن يصبح التصدير الذي تعتمد عليه الشركة غير مجد لارتفاع أسعار السلعة المصدرة في سوقها ، وتجد الشركات الأمريكية المصدرة أنها فقدت ميزتها التنافسية إذا كانت تصدر من داخل الولايات المتحدة وبذلك تقل قيمتها المستقبلية .

د- إدارة مخاطر أسعار العملات :

تتضمن أربعة بنود رئيسية هي :

- تحديد وقياس حجم الانكشاف .

- تصميم وتنفيذ نظام معلومات يرصد ويتابع الانكشاف وأسعار العملات .

- وضع استراتيجية للحماية من الانكشاف .

● إدارة المحافظ الاستثمارية الدولية :

- مثلما توصلت نظرية المحفظة الاستثمارية محليا إلى أن تقليل المخاطر يقتضي تنويع المحفظة الاستثمارية، كذلك أثبتت الدراسات أنه من الأفيد للمستثمر أن تتضمن حافظته الاستثمارية أوراقا مالية (أسهم وسندات) خارجية متنوعة؛

- ميزة التنويع هي أنه كلما زاد عدد الشركات المستثمر فيها في الحافظة كلما استقر الدخل وتدننت المخاطر إلى أن تصل إلى حد لا تتخفف بعده؛

- أما الشكل المثالي للحافظة، وكم ينبغي أن يكون خارجيا، وكم ينبغي أن يكون محليا، فهناك أساليب وطرق ومؤشرات خاصة تساعد في هذا المجال.

المحاضرة ١٣ :

موضوعات في التسويق الدولي

(مناطق التجارة الحرة والتجارة الإلكترونية)

يعتبر التسويق الدولي أداة فعالة لبعث و ترقية الأعمال الدولية ، كما تعتبر مناطق التجارة الحرة أداة لتوفير البنية التحتية و التسهيلات المدعمة لقيام و استمرار المعاملات الدولية ، و يرجع الفضل للتجارة الإلكترونية في رفع حجم و سرعة المعاملات الدولية. هذا ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة.

أولاً: ماهية و طبيعة التسويق الدولي :

• مفهوم التسويق الدولي :

يمكننا تعريف التسويق الدولي على أنه الوصول إلى المستهلك الدولي واكتشاف حاجاته و رغباته والعمل على إشباعها بمستوى أفضل من في المنافسين و تنسيق الجهود والنشاطات التسويقية لتحقيق أهداف المؤسسة في ظل القيود البيئية الدولية. فهو إذن عملية تعبئة موارد المؤسسة و توجيهها لاختيار و استغلال الفرص في الأسواق الدولية بما يحقق و يعزز أهداف الشركة الاستراتيجية على المديين، القصير و الطويل .

• أهمية وأهداف التسويق الدولي :

من هذا المنظور، تكمن أهمية التسويق الدولي في:

- الوصول إلى المستهلك الدولي و اكتشاف حاجاته و رغباته،
- العمل على إشباعها بمستوى أفضل من المنافسين.
- تعبئة و توجيه كافة موارد المؤسسة (المالية، المادية، و البشرية) بغرض مقابلة متطلبات المستهلك الدولي بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة الدولية على المدى القصير و الطويل.
- تنسيق الجهود و الأنشطة التسويقية لاستغلال الفرص التي تقدمها بيئة الأعمال الدولية،
- و تحقيق أهداف أطراف المبادلة (المستهلك الدولي و المنظمة الدولية) في ظل مجموعة من القيود البيئية الخاصة ببيئة الأعمال الدولية (المخاطر) :

- سياسية و القانونية .
- تجارية .
- مالية (التضخم، أسعار العملات، معدلات الفائدة...)،
- الاجتماعية و ثقافية (القيم، المعتقدات..الخ).

• منهج إدارة التسويق الدولي :

هو إذن المنهج الذي يعنى بإدارة المسائل المتعلقة بخدمة الأسواق الدولية حيث يتعلق بالاتخاذ القرارات الأساسية والخاصة بـ:

- الدخول و مزاوله أو عدم مزاوله الأعمال الدولية .
- التوقيت الزمني للدخول إلى الأسواق الدولية،
- نوع الأسواق الواجب الدخول إليها (دول متقدمة أو دول نامية...).
- كيفية الدخول و خدمة السوق الدولية، أي انتقاء الاستراتيجية المناسبة :
- * تبادلات تجارية (تصدير و استيراد)،
- * استثمار خارجي (مباشر مع تواجد حقيقي بعيد المدى أو غير مباشر)

• خصوصية التسويق الدولي :

هناك تشابه كبير بينه و بين التسويق المحلي من حيث الفلسفة و الأدوات و التقنيات و النظريات.

إلا أن هناك بعض الخصوصيات التي ينفرد بها و التي ترجع أساسا إلى طبيعة ممارسته (على مستوى البيئة الدولية) ويمكننا حصرها في المجالات التالية :

- الاختلاف بين السوقين المحلي و الدولي يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف الممارسات فيهما؛
- العمل عبر الحدود بالنسبة للأسواق الخارجية يستلزم أن هناك تحديات مختلفة (إجراءات قانونية و اعتبارات و مشاكل خاصة أي مجموعة من المخاطر) .
- يجب أن ينظر لعناصر المزيج التسويقي (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج) من منظور دولي.

• سياسات المزيج التسويقي الدولي :

تختلف سياسات المزيج التسويقي الدولي في الأسواق الدولية عنها في الأسواق المحلية وكمثال على ذلك لدينا:

*** بالنسبة لسياسة المنتج :** و يمكن أن نلاحظ هذا الاختلافات خاصة على مستوى :

- اختلاف التصاميم باختلاف الأذواق والثقافات
- تقنية الإنتاج .
- اعتبارات البيئة (في قضايا التلوث البيئي) .
- احترام بعض المعايير الخاصة بالجودة والأمن والسلامة..الخ.

*** بالنسبة لسياسات التسعير :**

- تدخل الحكومات بأساليب مختلفة في تحديد الأسعار .
- تتوخى الأسواق وانعكاساتها على الطلب وبالتالي على السعر .
- التأثر بأسعار العملات .
- طول قنوات التوزيعية وتأثيراتها بفعل الوسطاء على السعر .

ثانياً: موضوعات خاصة التسويقي الدولي : (المناطق الحرة) :

*** مفهومها :** هي مساحة جغرافية مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخلها الكثير من البضائع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية و رسمية للدخول .

و بناء على هذا يمكننا اعتبار **المناطق التجارية الحرة** بمثابة مناطق :

- جغرافية مغلقة و معزولة غير مأهولة بالسكان .
- تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو مقربة منه كما يمكنها أن تكون في مدينة معزولة بكاملها عن باقي أجزاء الدولة .
- تكون مخصصة للاستخدام من قبل التجار والمستثمرين لممارسة نشاطاتهم فيها في حدود نصوص قانون المناطق الحرة التجارية
- تستفيد من الإعفاءات الخاصة بالرسوم الجمركية .
- تدخل إليها البضاعة أو تقام فيها الصناعة بدون أي رسوم جمركية أو قيود فنية أو إدارية فهي بذلك تقع خارج النطاق الجمركي و الإداري للدولة.

- تستخدم لتخزين البضائع العابرة بغرض الحفاظ عليها و إعادة توزيعها .

- تسمح بتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها.

*** أهداف المناطق الحرة و غاياتها :**

- جذب الاستثمارات الأجنبية (تقدم مجموعة من الحوافز) .
- توفير النقد الأجنبي من خلال ترويج و ترقية الصادرات،
- خلق فرص عمل في الصناعات و الشركات المتوطنة بصفة مباشرة فيها .
- تنشيط قطاعي الخدمات و النقل.
- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مناطق مختلفة .
- تعزيز الحركة التجارية للبلد من خلال استخدام موارده المحلية .
- نقل التكنولوجيا و الخبرة الفنية و الإدارية .

*** مزايا و حوافز المناطق التجارية الحرة :**

تتفاوت الحوافز و المزايا التي توفرها مناطق التجارة الحرة ما بين دولة و دولة أخرى.

إلا أنه يمكننا حصر على العموم جملة من الحوافز و المزايا التي توفرها للمستثمرين و التجار المتعاملين على النحو التالي :

- الإعفاء من الضرائب على استيراد المواد الأولية و المواد النصف مصنعة (أجزاء تدخل في تركيب بضاعة أساسية).
- توفير البنية التحتية و الخدمات الأساسية لتسهيل الأعمال الدولية،
- توفير جهاز إداري يتولى الإشراف و الإنتاج و المتابعة لكافة الإجراءات الفنية و التقنية و كذا التنظيمية الخاصة بالاستثمارات المتعلقة بالمناطق التجارية الحرة.
- توفير العمالة اللازمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة بها.

ثالثاً: موضوعات خاصة التسويقي الدولي : (التجارة الإلكترونية) :

*** مفهومها وطبيعتها :** يعني مصطلح -التجارة الإلكترونية- للكثير من الناس، التجارة من خلال الأنترنت المسمى الشبكة العنكبوتية العالمية .

فهي (Electronic Commerce or e-Commerce) ، تشمل الكثير من الأنشطة، مثل :

- تجارة الأعمال مع الأعمال الأخرى B to B .
- تجارة الأعمال مع الأفراد B To C
- العمليات الداخلية التي تستخدمها الشركات في دعم أنشطة شرائها، وبيعها، و تعيينها الأفراد، و تخطيطها، و غير ذلك من الأنشطة الأخرى في المجال .

* تعرف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) :

التجارة الإلكترونية على أنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج و توزيع وتسويق و بيع المنتجات بوسائل إلكترونية". كما أعطى الخبير الاقتصادي الأمريكي نيكولاس بيرتلي للتجارة الإلكترونية المفهوم التالي: "إن مفهوم التجارة الإلكترونية يشير إلى تسويق المنتجات عبر شبكة الإنترنت الدولية وتفريغ البرامج الإلكترونية دون الذهاب إلى المتجر أو إلى الشركة. فهي تشمل الاتصالات بين مختلف الشركات على المستوى المحلي أو الدولي بما يسهل عملية التبادل التجاري ويزيد من أحجامها". و على ضوء ما تقدم، تتخذ التجارة الإلكترونية أشكالاً عدة منها :

- عرض السلع و الخدمات عبر الإنترنت أو غيرها من الشبكات مثل الهاتف و الفاكس و جهاز التلفاز.. الخ
- إجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية أو بغيرها من وسائل الدفع .
- إنشاء متاجر افتراضية على الإنترنت .
- القيام بأنشطة التوزيع .
- ممارسة الخدمات: المالية، خدمات النقل، الشحن و غيرها عبر الإنترنت.

* مجالات التجارة الإلكترونية :

- البيع و الشراء، و التفاوض .
- إبرام عقود السلع و الخدمات الإلكترونية (الصفقات) .
- إهداء أوامر البيع و الشراء،
- المتابعة الإلكترونية لعمليات التعاقد و تنفيذ الصفقات .
- الاستلام الفوري للسلع و الخدمات عبر الشبكات أو خارجها،
- إضافة إلى تسوية المدفوعات و السداد الفوري للالتزامات المالية.

* تطور التجارة الإلكترونية :

و مع الازدياد المتنامي لعدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم تنوعت استخدامات شبكة الإنترنت والاستفادة منها في مختلف مناحي الحياة، ومن بينها مجال التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية منها والخدمية من بيع أو شراء و تسويق و ترويج وإعلان وغيره. و يشير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) إلى أن عدد المستخدمين للإنترنت في تزايد مستمر، حيث:

- بلغ ٤,٥ مليون مستخدم في ١٩٩١م
- ثم تضاعف حتى بلغ ٦٠ مليون في عام ١٩٩٦م ،
- و توقع (ITU) أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠٠٦م إلى ٦٠٠ مليون مستخدم.

و قد صاحب هذا التطور في أعداد المستخدمين للإنترنت نمو في حجم التجارة الإلكترونية في قطاعات مختلفة، حيث قدرت بعض المصادر أن التسوق عبر شبكة الإنترنت في عام ١٩٩٩م يمثل نحو ١٣% من إجمالي حجم تسوق المستهلكين، كما توقعت أن تتضاعف إلى ٢٦% بحلول عام ٢٠٠٧م.

و تشير الإحصاءات إلى النمو الكمي لتطور التجارة الإلكترونية بين:

- قطاعات الأعمال (B2B)
- و كذلك بين الأعمال و المستهلكين (B2C) منذ عام ٢٠٠٢م بحسب المناطق الجغرافية المختلفة.

كما تشير الدراسات أيضا إلى أن إجمالي حجم التجارة الإلكترونية يتضاعف تقريبا كل عام منذ ٢٠٠٢م،

*** فوائد التجارة الإلكترونية :** بناء على كل ما تقدم لا شك أن الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات التابعة لها، هي المستفيد الأول والمطور الأول لما يعرف حاليا بالتجارة الإلكترونية.

ومن أهم فوائد التجارة الإلكترونية عموما :

- توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال الدولية على اختلاف أشكالها و أنماطها.
- إمكانية الشراء من المكان الذي نتواجد فيه (المكتب، البيت، السيارة.. الخ)،
- تمكين المستهلك الحصول على منتجات ذات جودة عالية كنتيجة لزيادة المنافسة في الأسواق (المحلية و الدولية)،
- معاينة المنتجات مباشرة (اللون، الشكل.. الخ)،
- تمكين الشركات من التخفيض في التكاليف التسويقية (التوزيع والإعلان).
- تمكين الاتصال السريع و تسهل عملية التفاوض (تقليل الجهد) .